قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤

اللجنـــــة المـــــــــاليـــــة
الـــــدورة الـــــعادية الثالثـــــة
لمجلس النواب التاسع عشـــــر

قــرار رقــم

(٢)

===

عقدت اللجنة المالية (١٠٤) اجتماعاً بدءًا من تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٤ الى تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٢ لدراسة :

١- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤ .

٢- خطاب وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة الذي ألقاه معالي وزير المالية أمام مجلسكم الكريم .

٣- توصيات اللجنة المالية المُقرة من مجلس النواب الموقر في قانون الموازنة العامة ٢٠٢٣.

ترأس سعادة السيد أحمد الصفدي رئيس مجلس النواب عدد من اجتماعات اللجنة

واستكمالاً برئاسة سعادة رئيس اللجنة الاستاذ الدكتور نمر السليحات العبادي وحضور سعادة نائب رئيس اللجنة السيد ضرار الحراسيـــس وسعادة مقرر اللجنة الدكتور علي الطراونـــة .

وحضور اصحاب السعادة اعضاء اللجنة المالية النواب:

الدكتور سالم الضمـــور ، السيد عمـــر النبـــــر، المهندس سليمان ابو يحيى ، السيد نضال الحيـــاري ، الدكتور خالد البستنجـــي ، المهندس ناجح العـــدوان ، السيد محمد المـــرايات و السيد بســـام الفـــــايز.

وبحضـــــور أصحـــــاب السعـــادة النـــــــــــواب:

الدكتور عبد الرحيم المعايعة النائب الأول لرئيس مجلس النواب ، السيد يحيى عبيـــدات النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، الدكتورة فايزه عضيبات مساعد رئيس مجلس النواب، السيد جعفر ربابعـــه ، السيد عبد الرحمن العوايشه، المحامي رمزي العجارمة ، الدكتور هايل عياش ، الدكتور تيسير كريشان، الدكتور محمد عكـــور ، الدكتور خير أبو صعيليك، السيد محمد العلاقمه ، السيد علي الغزاوي ، الدكتورة صفاء المومني ، المهندس عطا ابداح، الدكتور احمد الخلايله، الدكتور محمد ابو صعيليك، السيدة اسماء الرواحنه، الدكتور زهير السعيديين ، الدكتور محمد الخلايلة، المهندس موسى هنطش، الدكتور محمد الهلالات ، السيد ذياب المساعيد ، الدكتور غازي الذنيبات ، المهندس محمد السعودي ، السيد فواز الزعبـــي، المهندس طلال النسور ، المهندس أسامه القوابعه ، السيدة تمام الرياطي ، السيد عبد الله منور ابو زيد ، الدكتورة زينب البدول ، السيد صالح الوخيان ، المهندس مجدي اليعقوب ، الدكتور فراس القضاه، المهندس فراس العجارمة ، الدكتور عمر الزيود ، الدكتور عيد النعيمات ، السيدة فليحه السبيتان، الدكتور فريد حداد ، المهندسة عبير الجبور ، السيدة هاديه السرحان، السيد مجحم الصقور ، السيد محمد الشطناوي ، المحامي رائد السميرات، السيد ينال الفريحات ، المهندس يزن الشديفات ، الدكتور نصار الحيصة، الدكتور بلال المومني، الدكتور محمود الفرجات، السيد عبيد ياسين، السيد غازي البداوي، السيد أيوب خميس ، السيدة عائشة الحسنات ، السيد محمد بني ياسين ، المهندس عدنان مشوقه، الشيخ نواف الخوالدة ، الشيخ صالح أبو تايه ، الدكتور اسماعيل المشاقبة ، السيد محمد العبابنه ، الدكتور عارف السعايدة العبادي، المحامية دينا البشير، السيد امغير الهملان الدعجة، المهندس سالم العمري ، السيد أيمن مدانات، السيد علي الخلايله والمهندس هيثم الزيادين .

وحضـــر من الحكومة أصحاب المعالي والعطوفة:

معالي السيد توفيق محمود حسين كريشان — **نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحليـــــــــة**

معالي السيد أيمن حسين عبد الله الصفدي — **نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين**

معالي السيد ناصر سلطان حمزة الشريـــــــــــدة	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لتحديث القطاع العام
معالي المهندس رائد مظفر رفعت ابو السعـــــود	وزير المياه والـــــــــــــــري
معالي المهندس "احمد ماهر" حمدي توفيق ابو السمـــن	وزير الاشغال العامة والاسكـــــــــــــان
معالي الدكتور إبراهيم مشهور حديثه الجـــــازي	وزير الدولة لشؤون رئاسة الـــــــــــوزراء
معالي الدكتور أحمد نوري محمد الزيـــــــادات	وزير العـــــــــــــــــــدل
معالي المهندس خالد موسى شحادة الحنيفـــات	وزير الزراعـــــــــــــــــــة
معالي السيد حديثه جمال حديثه الخريشـــــــه	وزير الشؤون السياسة والبرلمانيـــــــــــة
معالي الدكتور صالح علي حامد الخرابشـــــــة	وزير الطاقة والثروة المعدنيـــــــــــــة
معالي الدكتور عزمي محمود مفلح محافظـــــــة	وزير التربية والتعليم ووزير للتعليم العالي والبحث العلمـــي
معالي مكرم مصطفى عبد الكريم القيســـــــــي	وزير السياحة والآثـــــــــــــــار
معالي الدكتور محمد محمود حسين العسعـــس	وزير الماليـــــــــــــــــة
معالي الدكتور محمد أحمد مسلم الخلايلـــــــة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميـــــــة
معالي السيد "محمد سلامة" فارس النابلســـــــي	وزير الشبـــــــــــــــــاب
معالي السيد أحمد قاسم ذيب الهنانـــــــــدة	وزير الاقتصاد الرقمي والريـــــــــــادة
معالي السيد مازن عبدالله هلال الفرايـــــــة	وزير الداخليـــــــــــــــة
معالي الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهـــــــواري	وزير الصحـــــــــــــــة
معالي السيد يوسف محمود علي الشمـــــــالي	وزير الصناعة والتجارة والتمويـــــــــن
معالي الدكتورة هيفاء يوسف فضل حجار النجـــار	وزير الثقافـــــــــــــــة
معالي السيدة وفاء سعيد يعقوب بني مصطفـــى	وزير التنمية الاجتماعيـــــــــــــة

٢٣-	معالي الدكتور معاوية خالد محمد الردايـــــــــــدة	وزير البيئـــــــــــــــــــــــــــــــة
٢٤-	معالي السيدة خلود محمد هاشم السقـــــــــــاف	وزير الاستثمـــــــــــــــــــــــــــــــار
٢٥-	معالي الدكتورة نانسي احمد ابراهيم نمروقـــــــــــة	وزير الدولة للشؤون القانونيـــــــــــــــــــــــــة
٢٦-	معالي الانسة زينة زيد رشاد طوقـــــــــــــــان	وزير التخطيط والتعاون الدولـــــــــــــــــــــــي
٢٧-	معالي السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابـــــــــــدة	وزير العمـــــــــــــــــــــــــــــــل
٢٨-	معالي المهندسه وسام وليد توفيق التهتمونـــــــــــي	وزير النقـــــــــــــــــــــــــــــــل
٢٩	معالي الدكتور مهند احمد سالم المبيضيـــــــــن	وزير الاتصال الحكومـــــــــــــــــــــــي

- رئيس صندوق استثمار أموال الضمـــــــــان.
- رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنيـــــة.
- رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخـــــــــاب .
- رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصـــــة.
- رئيس مجلس المفوضين سلطة اقليم البترا التنموي السياحي.
- أمين امانة عمـــــــان الكبرى.
- محافظ البنك المركزي الأردني .
- رئيس ديوان المحاسبـــــــــة.
- بالإضافة لعدد من رؤساء الهيئات والامناء العاميين للوزارات ومدراء الدوائر والوحدات الحكومية .
وحضر كافة اجتماعات اللجنة عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة السيد مجدي الشريقي ومساعده.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

ان خلاصة اعمال لجنتكم المالية دراسةً وتحليلاً لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤ ، لغة فهم التخصيص للمال العام ، واثر هذا التخصيص والانفاق على العمل العام ومساراته في الاقتصاد الوطني وعلى معدلات الفقر والبطالة والتضخم والحماية الاجتماعية الى النمو والتنمية ، وهو برنامج عمل الحكومة .

ونتيجة لسياستنا التاريخية ، التي تستكمل بقيادة هاشمية منارة الحكمة وانسانية الجذور هي سياسة مسارنا في الداخل والخارج ، وتطلعاته اردن المستقبل لحياة افضل.

" حفظ الله جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين " وولي عهده الامين سمو الامير الحسين ابن عبد الله .

وخلال فترة ولايتنا الدستورية ، شهد اقتصادنا الوطني عدة صدمات متتالية الا ان اقتصادنا ما زال يتسم يحاول وبقوة على تحقيق معدلات نمو تسهم في تحسين الحياة " للمواطنين ".

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،،

ونحن نمضي في مواقفنا ومسارنا بتوجيهات القيادة " جلالة الملك عبد الله الثاني حفظة الله ورعاه " ، مجلس امة وحكومة وشعباً ، الوقوف مع اشقائنا في دولة فلسطين المحتلة بكل مقدراتنا وتسخير امكانياتنا لرفع الظلم ودعم حقهم في العيش واقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

مقدرين مواقف الاسرة الملكية من جلالة الملكة رانيا العبد الله وسمو ولي العهد الامير الحسين وسمو الاميرة سلمى اللذين آثرا على مرافقة طائرات سلاح الجو الملكي الى غزة لإنزال المساعدات ، حفظ الله لنا اسرة الانسانية والموقف.

واظهرت دبلوماسيتنا " الفذة " بقيادتنا الهاشمية امام مختلف القادة وعلى كافة المستويات موقفنا الثابت " واننا ضد التهجير القسري لاشقائنا " ، وادت وزارة الخارجية اداء مميز الى جانب مواقفكم الداعمة في مجلس النواب وقفاً للحرب والاستمرار في قتل الابرياء.

مؤكدين على توفير كافة الامكانات في الموازنة العامة لاي قرار سياسي ضد جرائم الحرب التي ترتكبها اسرائيل كل يوم.

اما قواتنا المسلحة " الجيش العربي " والاجهزة الامنية " الباسلة " ركيزة تنفيذ قرارنا السياسي.

الشكر لهم وتقديرنا لا يجزيه عطاء ، وهم في موقع الفخر والاعتزاز.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

توالت على الاردن ظروفاً مختلفة الوقع والنتائج واثارها المستمرة الى الان ومستقبلاً.

وحتى تكون لجنتكم المالية في موقف تقدير لنتائجها ، وجدت انها امام ضرورة دراسة مشروع قانون الموازنة الاخير من ولايتكم الدستورية ، ان تشير اليها بالارقام لتبلغ منها حسن القرار.

منذ اثني عشر عام حرصنا على استضافة اشقائنا في سوريا ، ممتثلين لدورنا العربي ثم الاممي ، أتحنا كافة اساسيات العيش الكريم والمساواة بأنفسنا.

وان كان في ذلك رفع الاعباء والضغط على كافة البنى التحتية ، وحددت الامم المتحدة كلف الاستجابة السنوية التي يحتاجها الاردن لتغطية كلف اللجوء.

ونتيجة لهذا الدور والالتزام الانساني ، شهد الاردن انخفاض في استجابة المجتمع الدولي في اداء دوره " الاممي " ، في رفع المساهمة وتحمل اعباء اللجوء ، رغم عدم تغطية الكلف السنوية وانخفاضها عامًا بعد عام ، ولم تفي الاستجابة تغطية الكلف السنوية.

اذ بلغت الاستجابة للجوء السوري في ٢٠٢٣ ما قيمته ٣٥٩ مليون دينار موزعة على ثلاث محاور :

- دعم اللاجئين بقيمة ٢٤٣ مليون دينار لتبلغ ما نسبته ٦٧,٧% من اجمالي قيمة الاستجابة.

وتؤكد لجنتكم المالية ان حصة كل مستضاف بلغت ١٣,٥ دينار شهرياً ، اذا ما قُسمت على العدد الاجمالي للاجئين.

- المساهمات في مشاريع المجتمعات المستضيفة وبلغت ٩٤ مليون دينار وشكلت نسبتها ٢٦,١% من قيمة الاستجابة.
- دعم الموازنة العامة بقيمة نحو ٢٢ مليون دينار وبلغت نسبته ٦,١%.

حتى تاريخ ٢٠٢٣/١١/٣٠.

وان لجنتكم المالية اجرت دراستها بين الكلف والاستجابة وتحليلها وتشير فقط الى ان دعم قطاع الطاقة وعن سنتين بلغت ٢٤٠ مليون دينار للاجئين.

وان كلف استيعاب الطلبة بلغ نحو ١٥٠ مليون دينار سنوياً.

واذا ما تم تقسيم قيمة الاستجابة للخزينة ٢٢ مليون دينار على عدد اللاجئين فإن المساهمة في تغطية كلفة اللاجىء نحو ١٥ دينار سنوياً وبمعدل ١,٣ دينار شهرياً.

وستشير لجنتكم المالية الى نتائج احصائية اخرى ضمن ترتيب نتائج دراستها وتحليلها ضمن قرارها.

نتائج اثر جائحة كورونا ٢٠٢٠

قدر النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٢,٢% والاسمي ٤% في سنة ٢٠٢٠ لتبلغ هذه النسبة نحو ١,٢٦٣ مليار دينار ، وهي المؤشرات المستهدفه التي يحققها اقتصادنا الوطني وتسهم في توفير فرص العمل وتحسين النشاط الاقتصادي .

ونتيجة لاثار الجائحة سجل الناتج المحلي الاجمالي سالب ١,٦% وبقيمة ٥٩٧ مليون دينار.

وبلغ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي مع نسب النمو المستهدفة الى ١,٨٦٠ مليار دينار وبلوغه الى نحو ٣٢,٨٦٠ مليار دينار مع نهاية ٢٠٢٠.

وانعكس ذلك على انخفاض الايرادات العامة بقيمة ٩٣٥ مليون دينار ليرتفع العجز المستهدف من ١,٢٤٧ مليار دينار الى ٢,١٨٢ مليار دينار.

وارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣,١% عن النسب المستهدفة في نهاية ٢٠٢٠.

وخصص في الموازنة ٥٥ مليون دينار لمكافحة الجائحة ومخصص دعم العاملين في القطاعات المتضررة بقيمة ٥٤ مليون دينار والبرنامج المالي للتحفيز الاقتصادي بقيمة نحو ١٧٦ مليون دينار ، ودعم برنامج التشغيل الوطني بقيمة ١٠ مليون دينار و ٢٤٢ مليون دينار دعم المشتقات النفطية ، لتصل الى ٥٣٧ مليون دينار في ٢٠٢١ و سنة ٢٠٢٢.

لتبلغ اثار الجائحة على الخزينة بشكل مباشر الى ١,٤٧٢ مليار دينار.

وبلغت كلف الفائدة لتغطية ارتفاع العجز والمخصصات المالية نحو ٢٤٢ مليون دينار مع نهاية ٢٠٢٤ .

والتي ستبقى اثارها مستمرة الى فترة طويلة على الخزينة العامة والدين العام.

نتائج اثار الحرب الروسية الاوكرانية

اثرت الحرب الروسية الاوكرانية على مختلف الاقتصادات العالمية في اسعار قطاع الطاقة والسلع الاستراتيجية من الحبوب والنفط والغاز.

وجاءت نتائجها مباشرة ، اذ ارتفع النفط الخام بمتوسط سنوي نحو ٢٦ دولار للبرميل ، لتلامس نسبتة ٣٩% في سنة ٢٠٢٢ .

ليفرض على اقتصادنا وعلى المواطن ارتفاع الكلف بقيمة ٩٠٠ مليون دينار مقارنة بسنة ٢٠٢١.

وارتفعت اسعار السلع الغذائية المستوردة بنسبة تجاوزت ١٤% ، ليرتفع عجز الميزان التجاري بنسبة ٣٠%.

وارتفع معدل التضخم الى ٤,٢% ، مما اسهم في التباطؤ الاقتصادي وعدم تحقيق معدل نمو حقيقي يسهم في التنمية المستدامة.

وتشير لجنتكم المالية ان اسعار القمح ارتفعت اسعاره بمعدل ٣٧% مع نهاية ٢٠٢٢.

مع اخذ الدولة ان امر التزويد والمحافظة على مستويات المخزون امر مُلح وضمن خط الامن الغذائي.

وللتخفيف من تلك الآثار وبتوجيهات ملكية سامية من الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه الى الحكومة ، خصص دعم لتحمل كلف السلع الاستهلاكية الاستراتيجية في الموازنة بكلفة بلغت ٤٨٣ مليون دينار في ٢٠٢٣ و سنة ٢٠٢٤.

وقد تم استيعاب تلك الكلف في سنة ٢٠٢٢ نتيجة حسن ادارة المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية.

نتائج المؤشرات الاقتصادية

الناتج المحلي الاجمالي

بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاسعار الثابته ٢,٧% عن فترة التسع شهور الاولى من سنة ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠٢٢.

وتبين لجنتكم المالية نتائج اداء القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي.

ابرز القطاعات الاقتصادية التي حققت نمواً مقارنة لنفس الفترة في ٢٠٢٢

حقق قطاع الفنادق نمو بنسبة ٦,٣% ورفع مساهمته في النمو المتحقق الى ٠,١١% من معدل نمو الناتج ، تلاه قطاع النقل والتخزين والإتصالات بنسبة ٥,٣% ورفع مساهمته في النمو المتحقق بمقدار ٠,٤٤% ، ثم قطاع الزراعة بنسبة نمو بلغت ٥,١% ورفع مساهمتة في النمو المتحقق ٠,٢٠% ، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة نمو بلغت ٣,٩% ورفع مساهمته في النمو المتحقق ٠,٧٣%.

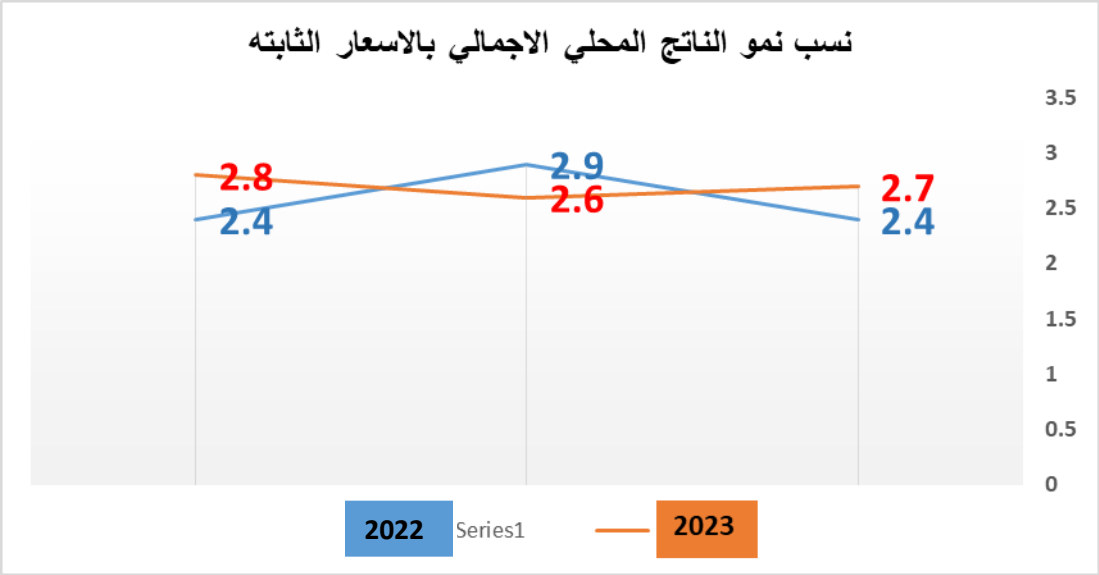

مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو وفق نتائج الربع الثالث ٢٠٢٣

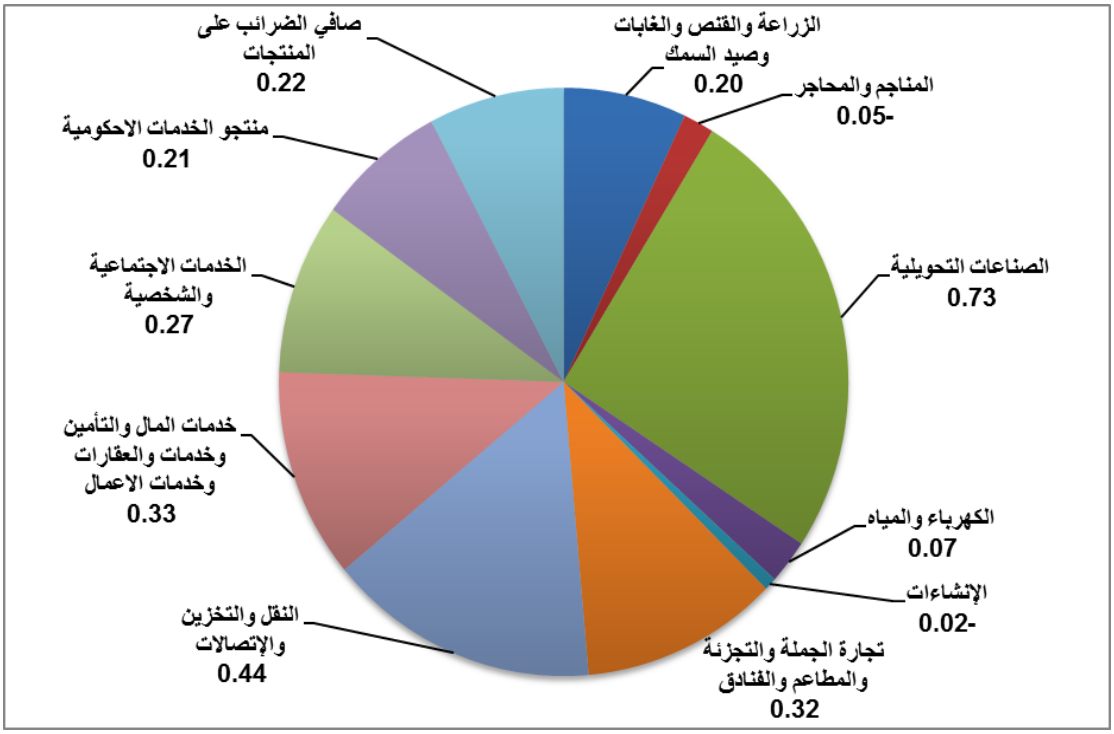

نمو الناتج المحلي الاجمالي المستهدف ٢٠٢٤

وفي مقدر نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاسعار الثابته المستهدف بنسبة ٢,٧% لسنة ٢٠٢٤.

فإن لجنتكم المالية ومع تأكيدها على متانة الاقتصاد الوطني وتجاوزه صدمات مختلفة ، الا ان نتائج استمرار العدوان الاسرائيلي وتاثر سلاسة الشحن البحري في البحر الاحمر سيؤثر في اسعار المستوردات .

اضافة الى تأثر القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة.

سيعمق حالة الركود التضخمي وتراجع الاستهلاك وان ذلك سيؤثر في تحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي المستهدف.

الا اننا ايضا امام حالة عدم اليقين في توسع العدوان الاسرائيلي في المنطقة التي تحتاج الى تأن في عدم الانجرار في تصفية او الاستفادة من توسع الحرب لحساب مكتسبات سياسية لفئة من قادة اسرائيل السياسيين.

اسعار المستهلك " الركود التضخمي "

ان ارتفاع اسعار السلع نتيجة ارتفاعها عالمياً وليس نتيجة ارتفاع الطلب على السلع ادت الى ما يسمى " الركود التضخمي ".

ووفق احدث الاحصاءات فإن معدل الركود التضخمي خلال فترة " الاحد عشر شهراً " من سنة ٢٠٢٣ قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٢% مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠٢٢.

ومن ابرز المجموعات السلعية وزناً في سلة الاستهلاك التي اسهمت في ارتفاع التضخم " مجموعة الوقود والانارة بنسبة ٥,٧% والالبان ومنتجات البيض بنسبة ٥,٧% والأمتعة الشخصية بنسبة ٤,٩% والثقافة والترفيه بنسبة ٤,٣% والايجارات بنسبة ٤,١% ".

قابلها انخفاض في المجموعات السلعية الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بنسبة ٧,٨% والملابس بنسبة ١% والفواكة والمكسرات بنسبة ٠,٨% والمشروبات والمرطبات بنسبة ٠,٧%.

وقد سجلت اسعار سلع المواد الغذائية على المستوى العالمي انخفاضاً بلغ ١٥%.

الركود التضخمي المستهدف ٢٠٢٤

يدخل التضخم ضمن معادلة احتساب الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، وان نسبة التضخم المستهدفة ٢,٧% في سنة ٢٠٢٤ للابقاء على مستويات الاستهلاك ودون احداث تآكل للطبقة الوسطى.

ووفق تحليل لجنتكم المالية فإن عدة عوامل ستشكل ضغطاً على مستوى التضخم المستهدف :

- ارتفاع اجور الشحن البحري على المستوردات بنسب ١٦٠% و ١٧٠% ، مما سينعكس على رفع اسعار السلع ، وبالنتيجة مستوى الاستهلاك والتضخم المستهدف.
- استمرار العدوان الاسرائيلي وحالة عدم اليقين في توسع جغرافيا الحرب.
- اسعار السلع الاستهلاكية العالمية المستوردة.

واكد خطاب الموازنة ان نسبة التضخم المستهدفة ٢,٧% ، هي النسبة التي تشكل دعامة رئيسية للاستقرار المالي والنقدي ، ومؤشر على نجاح الحكومة في الحيلولة دون تراجع القوة الشرائية للمواطنين والحفاظ على الطبقة الوسطى .

الا ان اللجنة المالية تجد ان الظروف التي بنيت على اساسه السياسة المالية والنقدية عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة والقاء خطاب الموازنة قد اختلفت ، وتوجب اتخاذ خطوات عملية منها :

- تحييد ارتفاع كلف الشحن في معادلة الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات ، على السلع المستوردة.
- تحييد مستوى اسعار المشتقات النفطية في حال ارتفاع متوسط اسعارها عن سنة ٢٠٢٣ ، ضمن معادلة تسعيرة المشتقات النفطية.

- اطلاق برامج اقراضية ميسرة موجهة من البنك المركزي لمختلف القطاعات وفق نتائج التأثر على تلك السلع لعدم عكس كلف الفائدة ، لمنح الاقتصاد الوطني استقراراً يسهم في رفع او الحفاظ على النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي.

- اعادة دراسة قانون المالكين والمستأجرين بما يحدد نسب ارتفاع الايجارات ضمن معادلة تقاسم كلف التضخم سنوياً بين المالك والمستأجر سقف رفع الايجارات في حال رفعها.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،،

ان لجنتكم المالية وخلال فترة ولاية مجلسكم الكريم ، تؤكد ان الظروف المتتالية ادت الى تآكل سريع في " الدخل " لمختلف الاسر الاردنية ، وان الحكومة اسهمت بالتخفيف بمختلف قرارتها الحد نسبياً من اثارها وبارك مجلسكم الكريم هذه الاجراءات في قرار لجنتكم المالية ، اما بالتشغيل المؤقت اوتوفير برامج القروض الميسرة من البنك المركزي او رفع مخصصات المعونة الوطنية لاستفادة الاسر التي تنطبق عليها شروط المعونة او دعم المشتقات النفطية او دعم السلع الغذائية الاستراتيجية.

وبالحقيقة هي مجموعة اجراءات اسهمت في الحد من آثار تفاقم الفقر والبطالة والمحافظة نسبياً على مستوى اسعار السلع.

وان الظروف المتتالية على الاقتصاد الوطني والمواطن ستبقى آثارها لمدة خمس سنوات في حال استقرار الظروف الاقليمية والدولية.

وسيؤثر ذلك نسبياً في تحقيق اهداف رؤية التحديث الاقتصادي ، نتيجة تأثر " دخل " المواطن.

البطالة

بلغ معدل البطالة ٢٢,٣% ليسجل انخفاضاً ٠,٨% وفق نتائج الربع الثالث من ٢٠٢٣ مقارنة في سنة ٢٠٢٢.

وجاءت معدلات البطالة بين الذكور بنسبة ١٩,٨% بانخفاض ٠,٧% والاناث بنسبة ٣١,٧% وبانخفاض ١,٤% .

ووفق نتائج دراسة لجنتكم المالية فإن هنالك تحسن طفيف في نتائج مسارات رؤية التحديث الاقتصادي ، والتي لم تحدد نسب سنوية محددة الآثار على مستوى معدل البطالة.

وان لجنتكم المالية وفق نتائج دراستها على اثر اللجوء على البطالة :

اسهم اللجوء وبخاصة اللجوء السوري الى رفع نسب البطالة ، رغم مساهمة المجتمع الدولي في الاستجابة الى كلف اللجوء للمجتمعات المستضيفة ، او مساهمة البنك الدولي ولمرة واحدة في رفع المعونة الوطنية للاسرالمستحقة.

الا ان عدد العمالة السورية الغير مسجلة والمسجلة رسمياً وبلغت ٩٠ الف و رغم تحفيز الحكومة في رمزية رسوم استصدار تصريح العمل ، الا ان التخوف كان وما زال من وقف المعونة النقدية المقدمة لهم من المنظمات الدولية كانت العامل الرئيس دون استصدار تصريح العمل.

وان نسبة العمالة الرسمية لا تغطي ٢٨% من حاجة الاسر السورية الى العمل.

وتؤكد لجنتكم المالية ان نسب العمالة السورية اذا ما اتيحت للمواطن الاردني ستسهم في تخفيض معدل البطالة الى ١٢% .

واتاحة دخل بقيمة ٦٨٦ مليون دينار سنوياً ضمن الحد الادنى للاجور لعمالة اردنية تسهم في نمو القطاعات الاقتصادية والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي.

وايقاف المعونة الوطنية لـ ٥٠ الف اسرة وبقيمة تقديرية تصل الى ٥٥ مليون دينار.

وان مزاحمة المواطن في سوق العمل نتيجة القيمة الاقل في الراتب نتيجة الجمع بين دخل العمالة الاقل واضافتها الى المساعدات مكنت اللاجىء من العيش الكريم " والتوفير " لفئة منهم.

قابلها ارتفاع في عدد الذين تنطبق عليهم شروط المعونة الوطنية الى ٣٠ الف نحتاج الى تغطيتهم في ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ في الموازنة العامة.

المؤشرات النقدية والمصرفية

احتياطيات البنك المركزي

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية في نهاية عام ٢٠٢٣ نحو ١٨,١ مليار دولار، وهو أعلى مستوى للاحتياطيات الأجنبية ، ويكفي هذا الرصيد لتغطية نحو ٧,٩ شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وهو ضعفي المعيار الدولي البالغ ثلاثة أشهر.

الودائع

ارتفع رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر ١١/ ٢٠٢٣ بمقدار ١,٢ مليار دينار وبنسبة ٢,٩% ، ليصل الى ٤٣,٣ مليار دينار.

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع ودائع الدينار بمقدار ١,٤ مليار دينار وبنسبة ٤,٢% ، لتبلغ ٣٤,١ مليار دينار.

الدولرة

بلغ معدل الدولرة في نهاية ١١/ ٢٠٢٣ ما نسبته ١٨% بالمقارنة مع ١٨,٧% في نهاية عام ٢٠٢٢.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

بلغ رصيد إجمالي التسهيلات نحو ٣٣,٤ مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، مرتفعاً بنحو مليار دينار أو ما نسبته ٣,١% مقارنة في عام ٢٠٢٢.

اســـــعار الفـــائدة

يعلم مجلسكم الكريم ان سعر صرف الدينار مرتبط بسعر صرف الدولار

ونتيجة هذا الربط وحفاظاً على سعر صرف الدينار مقابل الدولار وسلة العملات الرئيسية احد اهم ادوات السياسة النقدية.

انتهج البنك المركزي عكس قرارات البنك الاحتياطي الفدرالي رفع الفائدة على اسعار الفائدة المحلية.

اذ بلغ سعر الفائدة على ادوات السياسة النقدية ٦,٧٥% بفارق ٤٢٥ نقطة اساس في عامي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣.

اثر الفائدة على سعر صرف الدينار

حافظ الدينار على سعر الصرف مقابل الدولار وارتفع مقابل سلة العملات الاساسية مع ارتفاع الدولار ، اذ سجل في سنة ٢٠٢٢ ارتفاع مقابل سعر صرف اليورو ليصل الى ١١% و ١٢% مقابل باقي العملات الاساسية في ٢٠٢٢.

وانخفض معدل الدولار في الجهاز المصرفي بنسبة ١,٣% وانخفضت الودائع بالدولار بنسبة ٠,٤% مع نهاية ٢٠٢٢ ، مقابل ارتفاع الودائع بالدينار بنسبة ٦,٥% .

وفي نتائج سعر الصرف في ٢٠٢٣ ، انخفض سعر صرف الدولار مقابل اليورو بنسبة ٢,٨% ، الا انه بقي مرتفع وبنسبة ٩,٢% مقارنة في سعر الصرف في سنة ٢٠٢١ .

اثر رفع الفائدة على الاقتصاد الوطني

بينت لجنتكم المالية سعر صرف الدينار والذي تنعكس آثاره في " المستوردات والصادرات " .

المستوردات المحلية ، اظهرت البيانات ان اسعار السلع المستوردة بالدولار بلغت نحو ٨٤% ، ونتيجة لربط سعر صرف الدينار بالدولار فإن اسعارها استقرت ضمن معادلة سعر الصرف.

وبلغت المستوردات باليورو ١٦% ، ونتيجة لارتفاع الدينار مقابل اليورو وفق النسب التي بينتها لجنتكم المالية فأن نسبة المستوردات انخفضت اسعارها لفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ ضمن معادلة سعر الصرف.

وتظهر البيانات وتحليلها من لجنتكم المالية ان الصادرات لم تتأثر نسبياً في تنافسيتها نتيجة اختلاف سعر صرف الدينار بالعملات الاساسية الاخرى. وسجلت الصادرات نمو في ٢٠٢٢ تجاوز ٣٤% مقارنة في سنة ٢٠٢١ ، ونتيجة لتأثر الاقتصادات العالمية في تباطؤ النمو ، وتأثرت الصادرات انخفاضاً بنسبة ٢,١% لفترة العشر شهور الاولى من ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة ٢٠٢٢ ، ومن ابرزها الدول الآسيوية غير العربية بنسبة ١٤,٩%.

وان القطاع الصناعي يحظى بدعم من خلال اربع برامج تحفيزية اضافة الى مساهمة الخزينة بخفض كلف الانتاج الصناعي وبلغت تلك المخصصات نحو ٤٩ مليون دينار في ٢٠٢٤.

وتضيف لجنتكم المالية ان نتائج دراسات دولية اظهرت ان العلاقة بين سعر صرف الدولار واسعار النفط كانت ذات علاقة عكسية ، اذا ارتفعت اسعار النفط " برنت " ١٠% انخفض الدولار بنسبة ١,٦%.

ومنذ سنة ٢٠٢١ اصبحت طردية اذا ارتفعت اسعار برنت ١٠% ارتفع الدولار ١,٥% .

اثر رفع اسعار الفائدة على القروض

تأثرت القروض نتيجة ارتفاع اسعارالفائدة وفق العقود الموقعة بين العميل والبنك ، وتوفر خيارين :

احتساب سعر الفائدة دون ارتفاع قيمة القسط وزيادة مدة القرض ، لترتفع الكلفة الى ٦٦% في حال بقاء اسعار الفائدة مرتفع طوال مدة القرض.

احتساب سعر الفائدة على قيمة القسط والبقاء على نفس فترة السداد لترتفع الكلفة الى ٢٦% في حال بقاء اسعار الفائدة مرتفع خلال فترة السداد.

وتشير الاحتمالات الى البدء في خفض اسعار الفائدة منتصف هذه السنة ٢٠٢٤.

وتؤكد لجنتكم المالية ان اسعار الفائدة اضافت اعباء على ادوات الاقتراض الحكومي وشريحة من المواطنين ، اضافة الى ارتفاع كلف الاقتراض على مختلف الانشطة الاقتصادية وبنسب مختلفة.

الميزان التجاري

انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٩% خلال فترة العشر شهور الاولى من سنة ٢٠٢٣ مقارنة في نفس الفترة من سنة ٢٠٢٢.

وبلغت قيمة الصادرات الكلية ٧,٤٦٤ مليار دينار وقيمة الصادرات الوطنية منها ٦,٩١٠ مليار دينار لتنخفض بنسبة ٢,١% والمعاد تصديره ٥٥٤ مليون دينار لتنخفض بنسبة ٦,١% ، الا ان نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات بلغت ٤٨% مقابل ٤٦% في ٢٠٢٢.

اذ انخفضت الصادرات الكلية من الالبسة وتوابعها بنسبة ١٣,١% والاسمدة بنسبة ١٥,١% والبوتاس الخام بنسبة ٣٧,١% والفوسفات الخام بنسبة ٢٣,٤%.

مقابل ارتفاع الصادرات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة ٧١,٢% ومحضرات الصيدلة بنسبة ٢٢,٨% والمواد الاخرى بنسبة ١٢,٣%.

وبلغت قيمة المستوردات ١٥,٦٠٦ مليار دينار خلال نفس الفترة لتنخفض بنسبة ٦% .

اذ انخفضت المستوردات من النفط الخام والزيوت المعدنية بنسبة ١٥,١% والحلي والمجوهرات الثمينة ٢٧,٩% الحبوب ٢٦,٧% والمواد الاخرى بنسبة ٤,٣%.

مقابل ارتفاع المستوردات من العربات والدراجات واجزائها بنسبة ٤٠% والآلات والادوات الآلية واجزائها بنسبة ٩,٨% و الآلات الكهربائية واجزائها بنسبة ٤,٥% .

الاستثمار " في قانون البيئة الاستثمارية "

بعد انهاء مجلسكم الكريم قانون البيئة الاستثمارية ، وكانت متطلبات استكماله اصدار الانظمة والتعليمات تنفيذا لأحكام القانون التي انجزتها وزارة الاستثمار.

اضافة الى التعليمات الخاصة بانشاء صناديق استثمارية تسهم بايجاد بيئة محفزة للشركات التمويلية الجديدة او شراكات بين الشركات المساهمة ، ولاستكمال البيئة الاستثمارية اقر مجلسكم الكريم قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة ٢٠٢٣.

وبعد استكمال البيئة التشريعية التي مكنت وزارة الاستثمار من وضع استراتيجية ترويج الاستثمار وخطتها التنفيذية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦ ، والمنسجمة مع مسارات رؤية التحديث الاقتصادي.

والعمل على اطلاق المنصة الاستثمارية الترويجية " استثمر في الاردن " والخارطة التفاعلية للفرص الاستثمارية.

واتمتت " ٩٥ " خدمة تقدمها وزارة الاستثمار لتشمل كافة الاجراءات الواردة في قانون البيئة الاستثمارية.

واصدار دليل الترخيص والمتضمن كافة المعلومات التفصيلية للمستثمرين واقرار الهيكل التنظيمي لوحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتم استحداث "٣٠ " فرصة استثمارية قيمتها الاضافية على الاقتصاد الوطني مرتفعة.

ووفق تلك الخطوات التي تقدرها لجنتكم المالية ، سجلت نتائج حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية ارتفاعاً بنسبة ٣٤% ٨٧٨,٥ مليون دينار مقارنة في ٦٥٦,٩ مليون دينار في ٢٠٢٢.

وقد جاء توزيعها ٥١% مشاريع استثمارية جديدة بحجم استثمار ٤٤٨ مليون دينار و ٤٩% مشاريع التوسع لمشاريع قائمة بقيمة ٤٣٠,٥ مليون دينار.

اثر العدوان الاسرائيلي

مع مطلع شهر ٢٠٢٣/١٠ ، بدء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة واراضي الضفة الغربية .

اثر العدوان في الشعور العام على كافة المواطنين لشعورهم بالاضطهاد والاعتداء على الاشقاء والمقدسات الاسلامية والمسيحية مما اثر سلباً في الاستهلاك العام.

وتأثر القطاع السياحي بشكل مباشر والقطاعات المرتبطة بهذا النشاط ، وان اثر العدوان الاسرائيلي وفق نتائج دراسة لجنتكم المالية ستنخفض نتائج اداء القطاع السياحي للربع الرابع بنسبة ٩٠% عن مستوى النمو الذي حقق في كل ربع من الثلاث ارباع الاولى التي سجلت نمو بنسبة ٣٧,٧% في سنة ٢٠٢٣.

وتأثر الدخل السياحي بقيمة ٨٥٠ مليون دينار الناتج المحلي الاجمالي كانت ستسهم بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ٤% مع نهاية سنة ٢٠٢٣.

وان الايرادات الضريبية انخفضت بقيمة نحو ١٠٠ مليون دينار في حدودها الدنيا.

الموازنة العامة

الباب الاول

الدوائر الحكومية

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

وفي نتائج دراسة وتحليل لجنتكم المالية وفق منهجيتها ، ربط المؤشرات الاقتصاد الكلي التي بينتها واثر الظروف القسرية على الفرضيات المستهدفة المقدرة للايرادات العامة.

الايرادات العامة

وتشمل " الايرادات الضريبية والغير ضريبية والمنح " وبلغت الايرادات العامة المقدرة في موازنة ٢٠٢٤ ، نحو ١٠,٣٠٢ مليار دينار وفق فرضيات النمو المقدرة بنحو ٨٤٤ مليون دينار او ما نسبته ٨,٩% ، مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وستبلغ تغطية الايرادات العامة المقدرة ما نسبته ٨٣,٣% لاجمالي النفقات العامة ، واذا ما تم استثناء مخصصات التحوط فإن نسبة التغطية سترتفع الى ٨٤,٤%.

وستبلغ تغطيتها المقدرة ما نسبته ٩٦,٨% لاجمالي النفقات الجارية ، واذا ما تم استثناء مخصصات التحوط في الانفاق الجاري فان نسبة التغطية سترتفع الى ٩٧,٧%.

نسبة نمو الايرادات العامة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤

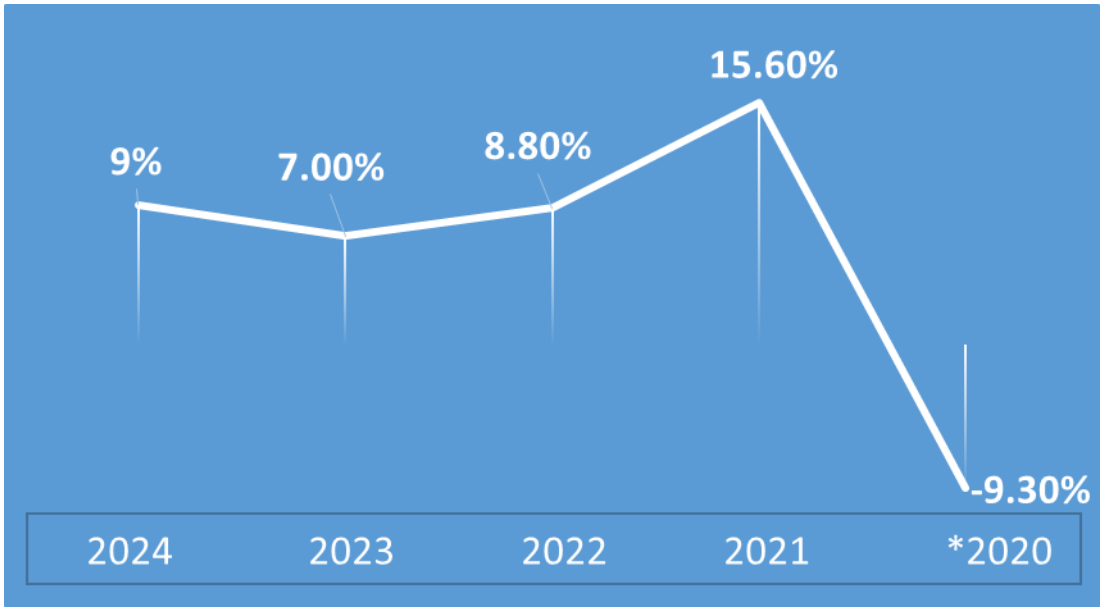

وستبين لجنتكم المالية نتائج دراستها وتحليلها وفق تفاصيل بنود الايرادات وتسلسلها.

الايرادات المحلية

وتشمل " الايرادات الضريبية والغير ضريبية " وبلغت نحو ٩,٥٧٩ مليار دينار ، وان من المقدر ان تسجل نمو نحو ٨٧٣ مليون دينار او ما نسبته ١٠% مقارنة باعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت نسبة تغطية الايرادات المحلية ٧٧,٤% الى اجمالي النفقات العامة ، واذا ما تم استثناء مخصص التحوط فان نسبة التغطية ستصل الى ٧٨,٤%

وبلغت نسبة التغطية ٩٠% الى اجمالي النفقات الجارية ، واذا ما تم استثناء مخصص التحوط فإن نسبة التغطية ستصل ٩١,٤%.

نسب نمو الايرادات المحلية ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤

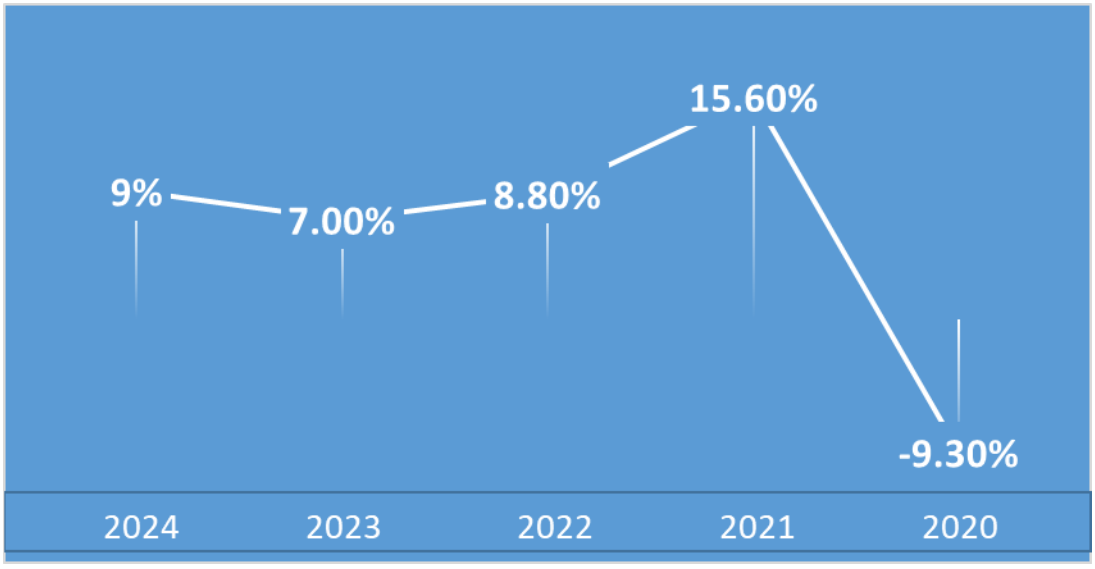

ووفق دراسة اللجنة المالية وتحليل بنود الايرادات المحلية والتي تبينها لمجلسكم الكريم وفق تسلسلها في الموازنة العامة .

الايرادات الضريبية

بلغت الايرادات الضريبية المقدرة والمستهدف تحقيقها نحو ٧,٢٥٠ مليار دينار ، بارتفاع نحو ٦٧٣ مليون دينار او ما نسبته ١٠,٢% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت نسبة تغطية الايرادات الضريبية ٥٨,٦% لإجمالي النفقات العامة

مقابل ٥٨% في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت نسبة تغطية الايرادات الضريبية نحو ٦٨% لإجمالي النفقات الجارية مقابل نحو ٦٧% في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

نسبة نمو الايرادات الضريبية ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤

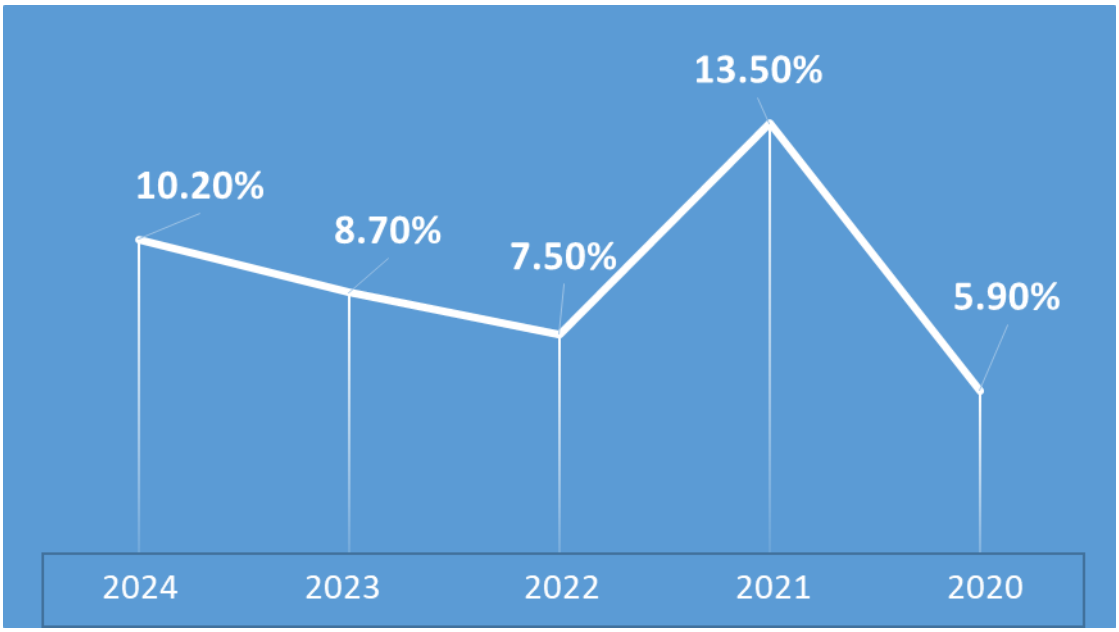

وفي بنود الايرادات الضريبية ونتائج دراستها وتحليلها من لجنتكم المالية

الضرائب على الدخل والارباح

بلغت بنود ضريبة الدخل وفق النمو المستهدف فيها ١,٩٥٠ مليار دينار بارتفاع ٣٢٥ مليون دينار او ما نسبته ٢٠% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وفي تفاصيلها :

ضريبة الدخل على " الافراد "

بلغ النمو المستهدف في ضريبة الدخل على الافراد ٢٧ مليون دينار او ما نسبته ٤٣% وبحصيلة تقديرية ٩٠ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ولدى تحليل لجنتكم المالية عن النمو المتحقق من ايرادات ضريبة الدخل خلال الخمس سنوات السابقة ، سجل تذبذب في انخفاض او ببلوغ نسب نمو اعلاها ٣٤% نتيجة الظروف المؤثرة في الاقتصاد واشارت اليها لجنتكم المالية.

وان نسبة النمو المستهدف في مقدر ٢٠٢٤ ، متأثر في نمو النشاط الاقتصادي وتحسن الاستهلاك العام ، واثار الحرب .وان نسبة ٤٣% متأثرة بتلك النتائج.

وبلغت نسبة ضريبة الدخل على الافراد ٤,٦% من اجمالي ايرادات ضريبة الدخل.

ضريبة الدخل على "الموظفين والمستخدمين"

بلغ النمو المستهدف لضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين ٣٣ مليون دينار او ما نسبته نحو ١٢% وبحصيلة تقديرية ٣١٠ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ولدى تحليل لجنتكم المالية ، سجل البند وخلال فترة الخمس سنوات السابقة من نمو ٤% الى نمو بنسبة ١٥,٧% ، وان هذه النسب مرتبطة بالنشاط الاقتصادي اضافة الى توسيع شريحة الخاضعين وفق تطبيقات القانون ، ومتأثرا في هذين العاملين.

وتشير لجنتكم المالية ان ضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين سجلت اكثر البنود نمواً خلال السنوات السابقة.

ضريبة الدخل على " الشركات "

بلغ النمو المستهدف المقدر ٢٤٠ مليون دينار او ما نسبته ٢٠,٧% وبحصيلة مقدرة ١,٣٩٥ مليار دينارمقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ولدى تحليل لجنتكم المالية لنسبة النمو المستهدفة فإن نشاط اداء الشركات المساهمة في ٢٠٢٣ حقق ارباحاً لم تتجاوز في حاجزها سنة ٢٠٢٢ وفق نتائج اداؤها الاولي ، وتجد اللجنة ان النمو المستهدف سيتأثر بنتائج اداء الشركات في الربع الاخير من سنة ٢٠٢٣.

وتجد لجنتكم المالية ان على الحكومة ربط جزء من الانفاق الجاري والرأسمالي مع مدى تحقق الايرادات وفق نتائج الربع الاول من ٢٠٢٤.

حساب المساهمة الوطني

بلغ النمو في حساب المساهمة الوطني ٢٥ مليون دينار او ما نسبته ١٩,٢% وبحصيلة ١٥٥ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبعد دراسة لجنتكم المالية فان نمو حساب المساهمات مرتبط في نسبة عائداته الاعلى الى نسبة النمو في ايرادات ضريبة الدخل من الشركات المساهمة والنمو فيها.

الضرائب على الملكية

بلغ النمو المستهدف في الضرائب على الملكية ٢٥ مليون دينار او ما نسبته ٢١% وبمقدر ١٥٠,٦ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبعد دراسة لجنتكم المالية فإن النمو المستهدف مرتبط باداء نمو التداول العقاري ، ووفق نتائج الاداء في نهاية ٢٠٢٣ اضافة الى الظروف التي بينتها لجنتكم المالية ، فإن نسبة النمو ٢١% غير قابل للتحقق.

الضرائب على السلع والخدمات

بلغت الايرادات المقدرة من الضريبة العامة على المبيعات نحو ٤,٧٧٦ مليار دينار بنمو نحو ٢٨٦ مليون دينار او ما نسبته ٦% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت نسبة ايرادات الضريبة العامة على المبيعات ٦٥,٩% من اجمالي الايرادات الضريبية.

وبدراسة لجنتكم المالية ، فإن هيكل الضرائب غير مباشرة يؤثر في نمو الاستهلاك العام والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي رغم وضع مخصصات مالية في الموازنة العامة تخفف من اعبائها ، الا اننا بحاجة مستقبلاً الى خطوات جدية تسهم في تخفيف نسبها خاصة على السلع الاستراتيجية ومنها المشتقات النفطية وارتباط اسعارها بالنشاط الاقتصادي.

وفي تفاصيل بنود الضرائب على السلع والخدمات " الضريبة العامة على المبيعات ".

وفي تفاصيل بنود ايرادات الضريبة العامة على المبيعات :

الضريبة العامة على السلع المستوردة

بلغ النمو المقدر المستهدف ٤٠ مليون دينار او ما نسبته ٣,٣% وبحصيلة ١,٢٦٠ مليار دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت ما نسبته ٢٦,٤% من حصيلة اجمالي الضريبة العامة على المبيعات المقدرة ٢٠٢٤.

وبدراسة وتحليل لجنتكم المالية فإن النمو المستهدف سيتأثر بالركود التضخمي ، وبخاصة مع اثر ارتفاع كلف الشحن في البحر الاحمر نتيجة العدوان الاسرائيلي ، وقد اشارت لجنتكم المالية الى ان هذا يتطلب تحييد نسب ارتفاع الشحن عن مستواها ما قبل العدوان الاسرائيلي ضمن معادلة الرسوم الجمركية لتسهم في الابقاء على مستويات الاستهلاك في ٢٠٢٣ او تحسنها نسبياً في ٢٠٢٤.

الضريبة العامة على المبيعات على السلع المحلية

بلغ النمو المستهدف ٧٩ مليون دينار او ما نسبته ٥,٨% وبحصيلة نحو ١,٤٣٩ مليار دينار بضريبة المبيعات على السلع المحلية مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت ما نسبته ٣٠,١% من اجمالي ايرادات الضريبة العامة على المبيعات .

وبدراسة وتحليل لجنتكم المالية فان النمو المستهدف ضمن ما تحققه على السلع المحلية في السنوات السابقة ، وأن من مواقف المواطن ضد العدوان الاسرائيلي مقاطعة بعض السلع التي اعلنت شركاتها دعم الكيان الاسرائيلي واتجهت نحو المنتج الوطني.

وتشير لجنتكم المالية انها تدعم المنتج الوطني الا ان بعض المنتجين رفعوا اسعار منتجاتهم نتيجة ارتفاع الطلب ، الا اننا نؤكد ان ذلك يحفز العزوف عن طلب المنتج المحلي ، ونطالب الوفاء بالوفاء لتشجيع المواطن على تشجيع المنتج الوطني.

الضريبة العامة على المبيعات على الخدمات

بلغ النمو المستهدف ٨٧ مليون دينار او ما نسبته نحو ١٣% وبحصيلة ٧٥٧ مليون دينار لضريبة المبيعات على الخدمات مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت نسبتها ١٥,٩% من اجمالي ايرادات الضريبة العامة على المبيعات.

وبدراسة لجنتكم المالية فإن النمو المستهدف سيتأثر بالعوامل التي اشارت اليها لجنتكم ٢٠٢٤.

الضريبة العامة على المبيعات على القطاع التجاري

بلغ النمو المستهدف ٨٠ مليون دينار او ما نسبته ٦,٤% وبحصيلة ١,٣٢٠ مليار دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت ما نسبته ٢٧,٦% من اجمالي ايرادات الضريبة العامة على المبيعات.

وبدراسة لجنتكم المالية فإن تحقيق النمو المستهدف مرتبط في نمو الاستهلاك " القوة الشرائية " ، ومرتبط بمعدل الركود التضخمي كما هي باقي بنود ايرادات الضريبة العامة على المبيعات.

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية

بلغت النمو المستهدف " للرسوم الجمركية والغرامات والمصادرات الجمركية " ٦٤,٧ مليون دينار او ما نسبته ٢٥,٨% وبحصيلة ستبلغ ٣١٩,٧ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت ما نسبته ٤,٤% من اجمالي الايرادات الضريبية.

وبعد دراسة لجنتكم المالية وبنتائج تراجع المستوردات وفق ما بينته لجنتكم المالية في سنة ٢٠٢٣ ، فإن الركود التضخمي مع استمراره في سنة ٢٠٢٤ ، سيؤثر بالنمو المستهدف في الرسوم الجمركية وبدل الخدمات الجمركية.

الضرائب على المنح

بلغت الضرائب على المنح المدفوعة من وزارة المالية وفق اتفاق مع المانحين مع بدء سنة ٢٠٢٣ ، لتصل الى ما قيمته ٥٣ مليون دينار وهي من حساب انفاقي الى حساب ايراد ، الا انها سجلت انخفاض بلغ ٢٨ مليون دينار يشير الى تراجع المنح للمشاريع.

الايرادات غير الضريبية

بلغت الايرادات غير الضريبية نحو ٢,٣٣٠ مليار دينار بنمو نحو ٢٠٠ مليون دينار او ما نسبته ٢٠,٨% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وصنفت الايرادات الغير ضريبية الى خمس مجموعات ، وتبين لجنتكم المالية بعد دراستها :

العائدات التقاعدية (١)

بلغت العائدات التقاعدية ٥ مليون دينار لتنخفض بقيمة ١ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وهو نتيجة طبيعية للاحالات على التقاعد تطبيقاً لقانون التقاعد المدني.

الايرادات الاخرى (٢)

وتشمل الايرادات الاخرى " الفوائد و الفوائض والعوائد المالية و وحدات حكومية نقلت الى الموازنة و الريع " ، وبلغ مقدرها ٥٨٣,٢ مليون دينار بنمو مستهدف بقيمة ٩٥,٧ مليون دينار او ما نسبته ١٩,٦% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت نسبتها ٢٥% من اجمالي الايرادات غير الضريبية .

وبدراسة لجنتكم المالية فإن ابرز البنود التي وردت في الايرادات الاخرى ، عوائد الحكومة من مطار الملكة علياء الدولي الذي من المقدر ان يحقق ١٥٠ مليون دينار وبنمو ٣٦,٤% او ما قيمته ٤٠ مليون دينار ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بما حققه اعادة التقدير ٢٠٢٣ ، والعوائد التأشيرية في ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦.

تلاها العوائد من المساهمات الحكومية التي من المقدر ان تحقق ١٠٠ مليون دينار وبانخفاض نحو ١,٣ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

تلتها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بقيمة ١٠٠ مليون دينار وبنمو مقدر ١٣ مليون دينار او ما نسبته نحو ١٥% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وتشير لجنتكم المالية الى ان انخفاض الدخل من الهيئة بلغ قيمتة ٣٣ مليون دينار بين المقدر واعادة التقدير ٢٠٢٣.

اضافة الى ابرز البنود التي سجلت نمواً مقدراً ملحوظاً في ٢٠٢٤ :

شركة السمرا لتوليد الكهرباء بنسبة نمو نحو ٤٣% وبقيمة ٣ مليون دينار باجمالي ١٠ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

هيئة تنظيم قطاع الطاقة بنسبة نمو ١٨,٧% وبقيمة ٣ مليون دينار باجمالي ١٩ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

المؤسسة العامة للغذاء والدواء بنسبة ٣٦% وبقيمة ٤,٥ مليون دينار باجمالي ١٧ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

مستشفى الامير حمزة بنسبة ٥٠% وبقيمة ٢ مليون دينار باجمالي ٤ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

هيئة تنظيم النقل البري بنسبة ٣٨,٤% وبقيمة ٥ مليون دينار باجمالي ١٧ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

هيئة تنظيم الطيران المدني بنسبة ١٧,٦% وبقيمة ٣ مليون دينار باجمالي ٢٠ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وسلطة اقليم البترا لاول مره بقيمة ١ مليون دينار.

ايرادات بيع السلع والخدمات (٣)

وتتضمن الرسوم والرخص وبلغت نحو ١,٠٢٤ مليار دينار بنمو مقدر نسبتة ٧% او ما قيمته ٦٧,٢٥٠ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبعد دراسة لجنتكم المالية فإن من ابرز البنود :

رسوم طوابع الواردات بمقدر ٢٢٥ مليون دينار وبنمو ١٥ مليون دينار او ما نسبته ٧,١% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

تلتها رسوم تسجيل الاراضي بمقدر ١٧٠ مليون دينار وبنمو ١٥ مليون دينار او ما نسبته ٩,٧% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وقد بينت لجنتكم المالية اثر ايرادات ضريبة بيع العقار وان النتائج الواردة فيها تنعكس في تحليلها على رسوم تسجيل الاراضي.

ثم رسوم تصاريح العمل بمقدر ١١٥ مليون دينار بنمو ١٠ مليون دينار او ما نسبته ٩,٥% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ثم رخص سير المركبات بمقدر ٩٧ مليون دينار بنمو ٤ مليون دينار او ما نسبته ٤,٣% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ثم رسوم المحاكم النظامية بمقدر ٩٠ مليون دينار بنمو ٥ مليون دينار او ما نسبته ٥,٩% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ثم رسوم جوازات السفر بمقدر ٥٢ مليون دينار بنمو ٢ مليون دينار او ما نسبته ٤% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

الغرامات والجزاءات والمصادرات (٤)

وبلغ المقدر لها ٦٨ مليون دينار بنمو ٣ مليون دينار او ما نسبته ٤,٦% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

الايرادات المختلفة (٥)

وتشمل ايرادات متنوعة ورديات نفقات لسنوات سابقة واقساط القروض المستردة.

وبلغ المقدر ٦٤٩ مليون دينار بنمو نحو ٣٤,٧ مليون دينار او ما نسبته ٥,٣% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبدراسة لجنتكم المالية لابرز بنودها :

الايرادات الاخرى بمقدر ٢٢٥,٥ مليون دينار بنمو ١,٥ مليون دينار او ما نسبته ٠,٧% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

تلتها الايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية بمقدر ١٥٨ مليون دينار بنمو ٣ مليون دينار او ما نسبته ١,٩% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ثم عائدات التعدين بمقدر ٩٠ مليون دينار بنمو ١٠ مليون دينار او ما نسبته ١٢,٥% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ثم بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة بمقدر ٨٣ مليون دينار بنمو ١٣ مليون دينار او ما نسبته ١٨,٦% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

ثم اقساط القروض المستردة بمقدر ٣٣ مليون دينار بنمو ٢ مليون دينار او ما نسبته ٦,٤% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

المنح الخارجية

بلغت المنح الخارجية ٧٢٣,٧ مليون دينار بانخفاض ٢٨,٤ مليون دينار.

اذ بلغت منحة الولايات المتحدة الامريكية للخزينة ٥٩٩,٢ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٨٢,٨% من اجمالي المنح الخارجية.

النفقات العامة

بلغت النفقات العامة " الجارية والرأسمالية " نحو ١٢,٣٧١ مليار دينار ، وبلغ النمو نحو ١,٠٣٥ مليار دينار وما نسبته ٨,٤% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وتبين لجنتكم المالية تفاصيل الانفاق :

النفقات الجارية

بلغت النفقات الجارية نحو ١٠,٦٤٢ مليار دينار بنمو نحو ٨٥٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٨% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت المخصصات المالية في وزارة المالية نحو ٤,٣٢١ مليار دينار وشكلت ما نسبته ٤٠,٦% من اجمال النفقات الجارية.

وفي تفاصيل النفقات الجارية بعد دراسة لجنتكم المالية تبينها لمجلسكم الكريم.

الجهاز المدني

بلغت مخصصات الجهاز المدني نحو ٢,٩٥٤ مليار دينار بنمو نحو ٢٣٩ مليون دينار وبنسبة ٨,٨% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

اذ شكلت مخصصات وزارة التربية والتعليم ما نسبته ٣٧,٥% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني بانفاق جاري بلغ نحو ١,١٠٨ مليار دينار.

وشكلت مخصصات وزارة الصحة ما نسبته ٢٢,٧% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني بانفاق جاري بلغ نحو ٦٧١ مليون دينار.

دون احتساب مخصصات صندوق التأمين البالغة نحو ١٨٥ مليون دينار المدرجة ضمن موازنات الوحدات الحكومية الباب الثاني.

وفي تفاصيل بنود الانفاق الجاري :

شكلت الرواتب ما نسبته ٧٠,٧% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني بانفاق نحو ٢,٠٩٠ مليار دينار لتسجل نمو بنسبة ٥,٢% وبقيمة نحو ١٠٩ مليون دينار ، لتغطية النمو في الرواتب اضافة الى تغطية الشواغر لنحو ٨٠٠٠ الاف وظيفة في ٢٠٢٤.

وشكل مخصص السلع والخدمات ما نسبته ١٨,٩% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني بانفاق نحو ٥٥٩ مليون دينار لتسجل نمو بنسبة ١٨,٦% وبقيمة ٨٧,٦ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

واذ تؤكد لجنتكم المالية ضرورة الاتجاه نحو تخفيف فاتورة الطاقة الكهربائية من الوزارات والدوائر ، الا انها لاحظت ان هنالك ارتفاع في مخصص الفاتورة اضافة الى مخصصات مالية في الانفاق الرأسمالي لتركيب الخلايا الشمسية ، مما ترى ان على تلك الجهات العمل على تخفيض مخصص الفاتورة دون اجراء اي من المناقلات ضمن مخصص استخدام السلع والخدمات.

وشكلت الاعانات لمؤسسات خاصة غير مالية ما نسبته ٤,٧% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني بانفاق نحو ١٣٨ مليون دينار .

ووجه المخصص الى اكثر من ٣٠ مؤسسة منها " مركز الحسين للسرطان و الهيئة الخيرية الهاشمية والجمعية العلمية الملكية وصناديق مختلفة تتعلق بالقضاة وصندوق القدس الموحد وصندوق تسليف النفقة.

وخصص مبلغ ادامة عمل مجالس المحافظات بقيمة ٣,٣٥٠ مليون دينار.

ومساعدات اجتماعية بقيمة ٣٥,١٥٥ مليون دينار.

ورديات ايرادات لسنوات سابقة بقيمة نحو ٤٧,٥ مليون دينار .

واجهزة ومعدات واثاث نحو ٣٩ مليون دينار.

فوائد الدين العام

بلغ مخصص فوائد الدين العام ١,٩٨٠ مليار دينار بنمو ٢٧٧ مليون دينار وبنسبة ١٦,٢% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت فوائد الدين الداخلي ما نسبته ٥٩,٦% من اجمالي المخصص وبقيمة ١,١٨٠ مليار دينار.

وشكلت فوائد الدين الخارجي ما نسبته ٤٠,٤% من اجمالي المخصص وبقيمة ٨٠٠ مليون دينار.

وتنوه لجنتكم المالية الى ان فاتورة فوائد الدين العام شكلت ما نسبته ٩٥,٨% من عجز الموازنة في ٢٠٢٤.

وقد بينت لجنتكم المالية اثر ارتفاع الفائدة لكلف ادوات الاقتراض الحكومي على اجمالي فوائد الدين العام ، اضافة الى اثر الظروف التي بينتها في مقدمة قرارها.

وشكلت مخصصات فوائد الدين العام ما نسبته ١٨,٨% من اجمالي النفقات الجارية.

وبدراسة لجنتكم المالية فان التوصل الى اتفاق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي بقيمة ١,٢ مليار دولار لمدة ٤ سنوات ضمن تطبيق الاولويات الوطنية من ابرزها " عدم رفع الضريبة " .

سيسهم في ايجاد توازن في سعر الفائدة الى جانب الاستفادة من قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة بقيمة نحو ١,٦٦٠ مليار دينار ، والتي تسهم بتخفيف كلف ادوات الاقتراض الحكومي في ٢٠٢٤ ، والتي بينتها لجنتكم المالية في قرارها.

فاتورة التقاعد والتعويضات

بلغت مخصصات التقاعد والتعويضات ١,٧١٨ مليار دينار بنمو قيمته ٧٨ مليون دينار او ما نسبته ٤,٧% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

نتيجة تطبيق قانون التقاعد المدني.

وشكلت الفاتورة التقاعدية نحو ١٦% من اجمالي الانفاق الجاري المقدر في ٢٠٢٤.

الجهاز العسكري

بلغت مخصصات الجهاز العسكري ١,٦٤٣ مليار دينار بنمو نحو ٨٠,٥ مليون دينار او ما نسبته ٤,٩% ، وشكلت مخصصات الخدمات الطبية الملكية ١٦,٥% من النفقات الجارية للجهاز العسكري وسجلت نمو في انفاقها الجاري بقيمة نحو ٢٤,٣ مليون دينار.

وشكل اجمالي مخصصات الجهاز العسكري ما نسبته ١٥,٣% من اجمالي مخصصات النفقات الجارية في موازنة ٢٠٢٤.

جهاز الامن والسلامة العامة

بلغت مخصصات جهاز الامن والسلامة العامة ١,٤٩٨ مليار دينار بنمو نحو ٦٢,٢ مليون دينار او ما نسبته ٤,٣% .

وشكلت مخصصاته ما نسبته ١٤% من اجمالي النفقات الجارية في موازنة ٢٠٢٤.

دعم السلع الغذائية الاستراتيجية

بلغ مخصص دعم السلع الغذائية الاستراتيجية ٢٨٨,٥ مليون دينار بنمو ٣١,٥ مليون دينار او ما نسبته ١٢,٢% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبدراسة لجنتكم المالية لتفاصيل توزيع الدعم المقدر ٢٠٢٤ تبينه لمجلسكم الكريم :

بلغ دعم القمح ١٤٣ مليون دينار وشكل ما نسبته ٤٩,٥% من اجمالي مخصص الدعم .

واذا ما تم استثناء مخصص التحوط لدعم الغاز المنزلي فان نسبة دعم القمح ستصل الى ما نسبته ٦٤,٣% من اجمالي المخصص في ٢٠٢٤.

وبلغ دعم مادة الشعير ٦٦ مليون دينار وشكل ما نسبته ٢٢,٩% من اجمالي مخصص الدعم ، واذا ما تم استثناء مخصص التحوط فان نسبة دعم الشعير ستصل الى ٢٩,٢% من اجمالي المخصص في ٢٠٢٤.

بلغ دعم النخالة ١٧ مليون دينار وشكل ما نسبته ٥,٩% من اجمالي مخصص الدعم ، واذا ما تم استثناء مخصص التحوط فإن دعم النخالة سيصل الى ما نسبته ٧,٥% من اجمالي المخصص.

وتشير لجنتكم المالية ان مخصصات دعم السلع الغذائية الاستراتيجية من مواد " القمح والشعير والنخالة " ضمن ادارة وزارة الصناعة والتجارة.

وان مخصص التحوط ضمن موازنة ٢٠٢٤ ، البالغ ٦٢,٥ مليون دينار لدعم " الغاز المنزلي ضمن قرار مجلس الوزراء ، وبلغت نسبته من اجمالي المخصص ٢١,٧%.

وشكل المخصص ما نسبته ٢,٧% من اجمالي مخصص النفقات الجارية.

وقد بينت لجنتكم المالية ان هذا مخصص الدعم اوجد توازن في اسعار السلع الاستراتيجية ، اضافة الى الحد من ارتفاعات سلة اسعار المستهلك التي تسهم في ارتفاع الركود التضخمي.

المعونة النقدية المتكررة

بلغت مخصصات المعونة النقدية المقدمة ٢٦٢ مليون دينار وفق الاسس والمعايير للاسر المستفيدة وبنمو ١٨ مليون دينار او ما نسبته ٧,٤% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبدراسة لجنتكم المالية لتفاصيل المعونة تبينها لمجلسكم الكريم :

- بلغت عدد الاسر المنتفعة من برامج المعونة الشهرية المتكررة والمؤقته الدعم النقدي الموحد ٢٣٨ الف اسرة بكلفة مالية ٢٥٥,٢ مليون دينار في ٢٠٢٤.

اذ بلغت عدد الاسر المضافة نحو ١٧ الف اسرة وبقيمة تغطية اضافية ١٧,٧٦٠ مليون دينار.

- بلغ عدد الافراد المنتفعين من برامج المعونة الطارئة ومعونات التأهيل الجسماني والتدريب والتشغيل والمعالجة الطبية ١٥,٩٥٠ الف فرد وبكلفة مالية ٤,٩ مليون دينار.

اذ بلغ عدد افراد المضافين في تلك البرامج ٨,٧٠١ الف وبقيمة تغطية ٢٠٠ الف دينار.

شملت ١٢,٩٥٠ الف فرد للمعونات الطارئة والتأهيل الجسماني والتدريب والتشغيل .

- وبلغت الكلف المالية لتوزيع المعونة والادارة بقيمة ١,٩ مليون دينار.

وشكلت مخصصات المعونة النقدية ما نسبته ٢,٥% من اجمالي النفقات الجارية.

المعالجات الطبية " الاعفاءات "

وبلغ مخصص المعالجات الطبية " الاعفاءات " ١٠٧,٥ مليون دينار بنمو بلغ نسبته ٢٨,٧% او ما قيمته ٢٤ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت ما نسبته نحو ١% من اجمالي مخصصات النفقات الجارية.

واذ ما اضيفت من مخصص تسديد الالتزامات السابقة ، لتغطية كلف المعالجات الطبية والبالغة ٧٧ مليون دينار ، فإن اجمالي المخصص يرتفع ليصل الى ١٨٤,٥ مليون دينار ويشكل ما نسبته ١,٧% من مخصص النفقات الجارية ٢٠٢٤.

مقابل مخصص ٨٣,٥ مليون دينار في ٢٠٢٣ ، واذ ما اضيف من مخصص تسديد الالتزامات السابقة البالغة ٤٧,٥ مليون دينار فإن اجمالي المخصص يرتفع الى ١٣١ مليون دينار في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبذلك يكون المخصص قد سجل نمو بقيمة ٥٣,٥ مليون دينار او ما نسبته ٤٠,٨% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

دعم الجامعات الاردنية الرسمية

بلغ مخصص دعم الجامعات الرسمية ٧٥ مليون دينار ، بنمو ٥ مليون دينار او ما نسبته ٧,١% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

واذ تؤكد لجنتكم المالية انه الى جانب دعم الجامعات الرسمية ، فإن مخصصات صندوق الطالب المحتاج والبالغ ٢٠ مليون دينار تضاف الى كلف دعم التعليم العالي لطلبة البكالوريوس.

النفقات الرأسمالية

بلغت مخصصات الانفاق الرأسمالي نحو ١,٣٢٩ مليار دينار ، بنمو بلغ نسبته ١١,٧% او ما قيمته ١٨٢ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وشكلت الانفاق الرأسمالي ما نسبته نحو ١٤% من اجمالي النفقات العامة.

وبعد دراسة لجنتكم المالية في توزيع الانفاق الرأسمالي :

بلغت حصة النفقات الرأسمالية للمشاريع المستمرة ٨٤٣,٤٤٦ مليون دينار وبلغت نسبتها ٤٨,٨% من اجمالي النفقات الرأسمالية ٢٠٢٤.

وبلغت حصة النفقات الرأسمالية للمشاريع قيد التنفيذ ٨١٢,٥٦٦ مليون دينار وبلغت نسبتها نحو ٤٧% من اجمالي النفقات الرأسمالية.

وبلغت حصة النفقات الرأسمالية للمشاريع الجديدة ٧٣,٣١٧ مليون دينار وبلغت نسبتها نحو ٤,٢% من اجمالي النفقات الرأسمالية.

وبلغت النفقات الرأسمالية الموزعة بين " المستمرة و قيد التنفيذ و الجديدة " الموزعة على المحافظات ١٣١,٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٧,٦% ضمن مخصصات مجالس المحافظات.

وتبين لجنتكم مخصص مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي الواردة في الموازنة العامة ٢٠٢٤ البالغة نحو ٣٤٨ مليون دينار ونحو ٤٠٠ مليون ضمن المساعدات الخارجية ، وفي توزيع مخصصات الموازنة العامة :

بلغت مشاريع الرؤية في وزارة السياحة والاثار بمخصص ٧٤ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٢١,٢% من اجمالي المخصص.

بلغت مشاريع الرؤية في رئاسة الوزراء بمخصص ٥٤,٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١٥,٦% من اجمالي المخصص.

والمشاريع في وزارة المالية بمخصص ٥٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١٥,٨% من اجمالي المخصص.

والمشاريع في وزارة الصناعة والتجارة بمخصص ٤٦,٢٥٠ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١٣,٣% من اجمالي المخصص.

والمشاريع في وزارة العمل بمخصص ٢٠ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٥,٧% من اجمالي المخصص.

والمشاريع في وزارة الصحة بمخصص ١٧,٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٥% من اجمالي المخصص.

والمشاريع في وزارة المياه والري بمخصص ١٤ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٤% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في وزارة التربية والتعليم بمخصص ١٣,٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٣,٩% من اجمالي المخصص.

والمشاريع في وزارة الطاقة والثروة المعدنية بمخصص ١٠,٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٣% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بمخصص ٨,٦٥٠ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٢,٥% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في وزارة الزراعة بمخصص ٨,١٨٠ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٢,٣% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في وزارة المياه والري / سلكة وادي الاردن بمخصص ٧,٤ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٢,١% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في في وزارة النقل بمخصص وزارة النقل ٤,١٨٥ مليوت دينار وشكلت ما نسبته ١,٢% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في وزارة الاستثمار بمخصص نحو ٦ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١,٧% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمخصص ٤ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١,١% من اجمالي المخصص.

والمشاريع الواردة في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بمخصص ٢,٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٠,٧% من اجمالي المخصص.

وباقي المخصص موزع على دائرة الجمارك الاردنية و وزارة البيئة و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

العجـــــــــز

بلغ عجز الموازنة بعد المنح نحو ٢,٠٦٨ مليار دينار.

وبلغت نسبته ٥,٣% من الناتج المحلي الاجمالي في حال تحقق النمو الاسمي المستهدف في ٢٠٢٤ .

وقد بينت لجنتكم المالية الظروف التي ستؤثر في نمو الناتج المحلي الاجمالي ومن ابرزها العدوان الاسرائيلي وتبعاته.

وبلغ عجز الموازنة قبل المنح نحو ٢,٧٩٢ مليار دينار وبلغت نسبته ٧,٤% من الناتج المحلي الاجمالي.

موازنة التمويل

بلغت موازنة التمويل ٧,٤٩٨,٧٤٤ مليار دينار في موازنة ٢٠٢٤ ، وتوزعت مصادر التمويل من :

القروض الداخلية وشكلت ما نسبتة ٦٨,٧% من مصادر التمويل وبقيمة ٥,١٥٠,٢٢٠ مليار دينار.

وقروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة وشكلت ما نسبتة ٢٢,١% من مصادر التمويل وبقيمة ١,٦٦٠,١٧٩ مليار دينار.

واصدار سندات محلية بالدولار وشكلت ما نسبتة ٨,٦% من مصادر التمويل وبقيمة ٦٤٨,٧٣٥ مليون دينار.

وبلغت القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية ٣٩,٦١٠ مليون دينار ، متوزعة ٢٧,٧ مليون دينار من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية و ١٠ مليون من البنك الدولي و ٧,٢ مليون دينار الصندوق السعودي للتنمية و ٧١٠ الف دينار قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الاستخدامات

بلغت تغطية عجز الموازنة ما نسبته ٢٧,٦% من اجمالي استخدمات موازنة التمويل.

وبلغت تغطية اطفاءات الدين الداخلي ما نسبته ٤٣,٧% من اجمالي استخدامات موازنة التمويل.

وبلغت تغطية تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة ما نسبته ١٠,١% من اجمالي استخدامات موازنة التمويل.

وبلغت تغطية اطفاء سندات محلية بالدولار ما نسبته ٨,٦% من اجمالي استخدامات موازنة التمويل.

وبلغت سلفة وزارة المالية لسلطة المياه ما نسبته ٣,٧% من اجمالي استخدامات موازنة التمويل اضافة الى ما نسبته ١% تسديد اقساط قروض مستحقة على سلطة المياه من اجمالي موازنة التمويل.

وبلغت اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية ما نسبته ٣,٤% من اجمالي موازنة التمويل.

وبلغ تسديد مستحقات شركة الصكوك الاسلامية ١,٨% من اجمالي موازنة التمويل.

وتبين لجنتكم المالية ان مخصص معالجة المتأخرات الحكومية ستنخفض بنسبة ٦٤,٤% في مؤشر ٢٠٢٥ والتي تليها بنسب انخفاض مختلفة عن مستواها في ٢٠٢٤.

الباب الثاني

الوحدات الحكومية

موازنة ٢٠٢٤

بلغ عدد الوحدات الحكومية " ٢٥ " وحده مدرجة موازنتها في مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠٢٤.

الايرادات العامة

بلغت الايرادات العامة المقدرة للوحدات الحكومية ٨٥٢,٢٧٤ مليون دينار بنمو ٦٢,٣٩٣ مليون دينار او ما نسبته ٧,٩% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

واذا ما تم استثناء خسارة شركة الكهرباء الوطنية فإن الايرادات العامة للوحدات الحكومية سترتفع الى نحو ١,٠٧٧ مليار دينار.

وبعد دراسة لجنتكم المالية لتفاصيل الايرادات ، تبينها لمجلسكم الكريم :

بلغت ايرادات بيع السلع والخدمات ٥٩٤,٣٨٦ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٦٩,٨% من اجمالي الايرادات المقدرة.

واذا ما تم استثناء خسارة شركة الكهرباء الوطنية فإن ايرادات بيع السلع والخدمات ستصل الى ٨١٩,١٩١ مليون دينار.

وبلغت المنح الخارجية ٩٥,٦٢٥ مليون دينار وشكلت ما نسبته ١١,٢% من اجمالي الايرادات المقدرة.

وبلغت ايرادات دخل الملكية ٨٣,٠٨٠ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٩,٧% من اجمالي الايرادات المقدرة.

وبلغت الايرادات المختلفة ٤١,١٥٠ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٤,٨% من اجمالي الايرادات المقدرة.

وبلغ الدعم الحكومي " الجاري " ٢٨,٨٣٣ مليون دينار وشكلت ما نسبته ٣,٤% من اجمالي الايرادات المقدرة .

وبلغ الدعم الحكومي الرأسمالي ٩,٢ مليون دينار وشكلت ما نسبته نحو ١% من اجمالي الايرادات المقدرة.

النفقات العامة

بلغ مقدر النفقات العامة نحو ١,٦٦٢ مليار دينار وبنمو ١٨% او ما قيمته نحو ٢٥٤,٢ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

اذ بلغت النفقات العامة لسلطة المياه المقدرة نحو ٤٠٢,٥ مليون دينار وبنمو نحو ٢٠% او ما قيمته ٦٧,٢ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت النفقات العامة لشركة الكهرباء الوطنية نحو ٣٠٩ مليون دينار وبنمو ٤٣,٤% او ما قيمته نحو ٩٣,٥ مليون دينار.

وان ٢٣ وحدة حكومية بلغت نفقاتها العامة نحو ٩٤٩,٣ مليون دينار بعد استثناء سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية والتي تشكل ٥٧,١% من اجمالي النفقات العامة.

النفقات الجارية " للوحدات الحكومية "

بلغت النفقات الجارية المقدرة نحو ١,٠٩٧ مليار دينار بنمو بلغ نحو ١٧٩,٣ مليون دينار او ما نسبته ١٦,٣% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

اذ بلغت النفقات الجارية لسلطة المياه نحو ١٠٨,٣ مليون دينار وبنمو ٧٢,٨% او ما قيمته نحو ٤٦,٦ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت النفقات الجارية لشركة الكهرباء الوطنية نحو ٢٦٩ مليون دينار وبنمو ٤٥% او ما قيمته نحو ٨٣,٣ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وان ٢٣ وحدة حكومية بلغت نفقاتها الجارية نحو ٧٢٠ مليون دينار وبنمو ٧,٥% او ما قيمته نحو ٥٠,٣ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبعد دراسة لجنتكم المالية ابرز تفاصيل الانفاق الجاري لـ ٢٣ وحده حكومية تبينها لجنتكم المالية لمجلسكم الكريم :

بلغ الانفاق الجاري لشركة مياه الاردن " مياهنا " ما نسبته ٢٧,٥% من اجمالي النفقات الجارية للوحدات الحكومية وبمخصص نحو ١٩٧,٩ مليون دينار وبنمو بلغ ١١,٨% او ما قيمته ٢٠,٨ مليون دينار.

وفي اسباب النمو في الانفاق " ضم مناطق الى ادارة الشركة " اضافة الى النمو الطبيعي في الرواتب.

وبلغ لشركة تطوير العقبة ما نسبته ٩% من اجمالي النفقات الجارية للوحدات الحكومية وبمخصص نحو ٦٥ مليون دينار وبنمو ١١,٤% او ما قيمته نحو ٦,٦ مليون دينار.

وبلغ لشركة مياه اليرموك ما نسبته ٦,٤% من اجمالي النفقات الجارية للوحدات الحكومية وبمخصص نحو ٤٦,١ مليون دينار وبنمو ٦,٦% او ما قيمته نحو ٢,٨ مليون دينار.

وبلغ لشركة مياه العقبة ما نسبته نحو ٥% من اجمالي النفقات الجارية للوحدات الحكومية وبمخصص نحو ٣٦,٢ مليون دينار وبنمو ٦,٧% او ما قيمته نحو ٢,٣ مليون دينار.

وبلغ لشركة السمرا لتوليد الكهرباء ما نسبته ٥,٢% من اجمالي النفقات الجارية للوحدات الحكومية وبمخصص نحو ٣٨ مليون دينار وبنمو نحو ٣% او ما قيمته نحو ١,١ مليون دينار.

وبلغ لشركة مجموعة المناطق التنموية والمناطق الحرة ما نسبته ٢,٢% من اجمالي النفقات للوحدات الحكومية وبمخصص نحو ١٦ مليون دينار وبنمو ١٨,٥% او ما قيمته نحو ٢,٥ مليون دينار.

وتؤكد لجنتكم المالية ان شركة مجموعة المناطق التنموية والحرة ما زالت لا تحقق توازن بين نمو نفقاتها الجارية التي تتجاوز ٦٠% وايراداتها ، وفق ما تحققه من ايرادات في اعادة تقدير ٢٠٢٣ ، ولذلك فان اللجنة المالية تتحفظ على ما ورد في نفقاتها الجارية وانفاقها الرأسمالي الذي يخصص له مبالغ كل سنة دون تحقيق معدلات نمو في الايرادات.

النفقات الرأسمالية

بلغت النفقات الرأسمالية المقدرة نحو ٥٦٤,٦ مليون دينار بنمو ١٥,٣% او ما قيمته نحو ٧٥ مليون دينار للوحدات الحكومية مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

اذ بلغت النفقات الرأسمالية المقدرة لسلطة المياه نحو ٢٩٥,٢ مليون دينار وبنمو ٧,٩% او ما قيمته نحو ٢١,٦ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وبلغت النفقات الرأسمالية المقدرة لشركة الكهرباء الوطنية نحو ٤٠,١ مليون دينار وبنمو ٣٣,٨% او ما قيمته نحو ١٠,١ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣.

وان ٢٣ وحدة حكومية بلغت نفقاتها الرأسمالية نحو ٢٢٩,٢ مليون دينار وبنمو ٢٣,٢% او ما قيمته نحو ٤٣,٢ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٣ ، وشكلت ما نسبته ٤٠,٥% من اجمالي النفقات الرأسمالية بعد استثناء سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية.

العجـــــــز

بلغ العجز لسلطة المياه نحو ٣٣١,٣ مليون دينار ولشركة الكهرباء الوطنية نحو ٥١٩,٨ مليون دينار.

وحققت ١٢ وحدة حكومية وفراً في موازناتها ، بلغ نحو ٧٠,٦ مليون دينار.

وحققت ١٠ وحدات حكومية فائض في موازناتها بلغ ٣٩,٥ مليون دينار في مقدر ٢٠٢٤.

الـدين العـــــــام

بلغ رصيد الدين العام نحو ٣٢,٣٠١ مليار دينار مع نهاية شهر ٢٠٢٣/١٠ ، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي ٨٩,٦% ، دون احتساب ما يحمله صندوق استثمار الضمان الاجتماعي.

اذ بلغ رصيد الدين الداخلي ١٤,٣٨٦,٦ مليار دينار وشكل ما نسبته ٤٤,٥% من اجمالي الدين العام.

وبلغ رصيد الدين الداخلي ١٧,٩١٤,٩ مليار دينار وشكل ما نسبته ٥٥,٥% من اجمالي الدين العام.

وتشير لجنتكم المالية ان نتائج نمو الناتج المحلي الاجمالي " الثابت والجاري " لسنة ٢٠٢٣ الفعلي تحتاج الى وقت لاصدارها.

وان المقدر المستهدف لرصيد الدين العام سيبلغ ٨٨% دون احتساب ما يحمله صندوق استثمار الضمان الاجتماعي في نهاية ٢٠٢٤.

وبدراسة لجنتكم المالية فإن تقديرات ما سيحمله صندوق استثمار الضمان الاجتماعي من سندات سيسهم في تخفيض نسبة الدين العام بنسبة ١,٩% من الناتج المحلي الاجمالي المستهدف في ٢٠٢٤.

وتؤكد لجنتكم المالية على الاخذ بما جاء في نتائج المؤشرات الاقتصادية والتضخم جراء تأثرها في استمرار العدوان الاسرائيلي.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

ولاهمية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي وحرص مجلسكم الكريم ، عقدت لجنتكم المالية اجتماعًا خاصًّا اطلعت فيه على نتائج البيانات مع نهاية شهر ٢٠٢٣/١١ ، وتبينها لمجلسكم الكريم :

نتائج اداء صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي

بلغت موجودات صندوق استثمار الضمان الاجتماعي ١٤,٧% حتى نهاية شهر ٢٠٢٣/١١.

وقد سجلت نمو بنسبة ٦,٥% بارتفاع ٩٠٠ مليون دينار ، نتيجة عوائد استثمارات الصندوق وفائض اشتراكات الضمان بعد دفع الرواتب التقاعدية والبرامج الاخرى.

وتوزعت محفظة الاستثمار :

محفظة أدوات السوق النقدية

اذ بلغ حجم المحفظة ١,٩ مليار دينار ، وتشكل بذلك ما نسبته ١٣,١% من المحفظة الكلية للصندوق.

قيمة سندات الخزينة التي يحملها الصندوق

بلغ عدد إصدارات سندات الخزينة ٢٨ اصداراً ، بلغت حصة الصندوق ٢١ اصدار.

وبلغ متوسط سعر الفائدة على سندات الخزينة المكتتب بها ٦,٨٦%.

بلغت قيمة حجم محفظة السندات حوالي ٨,٤ مليار دينار وبنسبة ٥٧,٨% حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠.

العوائد على الاستثمار

بلغ دخل الصندوق ٧٢٤ مليون دينار كما في ٢٠٢٣/١١/٣٠ مقارنة مع ٦٠٦ مليون دينار لنفس الفترة من عام ٢٠٢٢، وبنسبة نمو بلغت ١٩,٥%. ويعزى هذا الأداء الإيجابي بشكل رئيسي إلى ارتفاع الدخل المتحقق من

محفظة السندات بقيمة ٤٤٠ مليون دينار، محفظة الأسهم ١٤٥ مليون دينار، ومحفظة أدوات السوق النقدي ١٠٩ مليون دينار، بالإضافة الى عوائد محافظ القروض والاستثمارات العقارية.

الخطة الاستثمارية ٢٠٢٤

دراسة عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع التعدين والسياحة والصناعات الدوائية والقطاع المالي والتعليم والتطوير العقاري والزراعة، بالإضافة الى اهتمام الصندوق بالاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة ومنها مشاريع الشراكة، ومشاريع رؤية التحديث الاقتصادي.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

تؤكد لجنتكم المالية ، على تقديرها لكافة الجهود الملكية ومن مقام جلالة الملك عبد الله الثاني كل الشكر والتقدير ، وايماننا المطلق بقيادته وحكمته التي نسترشد بها دوما.

والى سمو ولي العهد الامير الحسين ابن عبد الله ، تقديرا لجهوده في متابعة توجيهات اب الاسرة الاردنية.

والملكة رانيا العبد الله ، ام الانسانية تقدير ووفاء.

اما قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية عماد الوطن ، ركائز امنه واستقراره ، كل الشكر والتقدير ، ولهم منا الدعم الدائم.

وكل الشكر لكافة الدول الشقيقة والصديقة على تقديرها ظروف الاردن والمساهمة بمختلف اشكال الدعم .

وتقديرها لجهود دولة جنوب افريقيا ، لموقفها الداعم للقضية الفلسطينية والى كل الدول التي تعظم دور الانسانية بين الشعوب.

وفي نهاية تقرير لجنتكم المالية ، الذي بذلت فيه دراسة كافة الظروف لفهم واقع الموازنة العامة " السياسة المالية " و " السياسة النقدية ".

والذي بذلت فيه جهد استثنائي وبدعم متواصل من سعادة السيد احمد الصفدي رئيس المجلس الموقر والمكتب الدائم ، والامانة العامة لمجلس النواب.

وتقديرها لكافة اعضاء مجلس النواب على حرصهم ومشاركتهم ومساهمتهم.

وبينت ما جاء من تحليل ودراسة الموازنة العامة واثر كافة الظروف على ارقامها المستهدفة في الايرادات العامة وتخصيص الانفاق العام.

اما في جانب الرد على توصيات لجنتكم المالية والمقرة من مجلسكم الكريم في موازنة ٢٠٢٣ ، ما زالت في جزء منها ضمن اجراءاتها التنفيذية ، وتقرر اللجنة التوصيات التنفيذية التالية :

شبكة الامان الاجتماعي

اولاً : تحييد ارتفاع اسعار شحن السلع من المستوردات في معادلة الرسوم الجمركية و الضريبة العامة على المبيعات ، واعتماد كلف الشحن الى ما قبل ٢٠٢٣/١٠/٧.

ثانياً : تكثيف الرقابة على الاسواق بما يضمن استقرار اسعار السلع ، وتوفير السلع في المؤسستين المدنية والعسكرية بهامش تغطية الكلفة عند الضرورة.

ثالثاً : دراسة اثر الضريبة غير المباشرة على نمو الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مستقبلاً على ان يتم اتخاذ خطوات تسهم في معالجة هيكل الضرائب.

رابعاً : استئناف برامج الدعم التمويلي من قبل البنك المركزي لمستوردات السلع الغذائية ، لتخفيف كلف الاقراض وانعكاسها على تخفيض اسعار السلع مع استمرار نتائج العدوان الاسرائيلي.

خامساً : اعلام المجتمع الدولي في نتائج ما جاء في دراسة اللجنة المالية عن كلف اللجوء السوري وبخاصة اثره على الفقر والبطالة.

برنامج رؤية التحديث الاقتصادي و خارطة تحديث القطاع العام

اولاً : تنفيذ المشاريع الواردة في موازنة ٢٠٢٤ والمُدرجة ضمن البرنامج التنفيذي للخطة .

ثانياً : تنفيذ مسار البرنامج التنفيذي للرؤية ومسار برنامج تنفيذ خارطة التحديث الاقتصادي الزمني.

ثالثاً : الالتزام في مسار تنفيذ مشروع الناقل الوطني لتحلية المياه ، ومشروع سكة الحديد الوطني.

رابعاً : ارسال تقرير دوري كل ثلاثة اشهر الى مجلس النواب اللجنة المالية ، عن المسار التنفيذي للبرنامج.

الموازنة العامة

اولاً : اجراء دراسات لكافة الشركات المملوكة للحكومة وقياس ادائها وعوائدها ، وبخاصة شركة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية التي لا تحقق عوائدها على الخزينة العامة رغم حجم ما تملكه من بنى تحتية مهيئة للاستثمار المتنوع صناعياً وسياحياً ونمو انفاقها الرأسمالي.

ثانياً : تقدر اللجنة المالية الاجراءات الحكومية المتخذة لتخفيف الضغوط الاقتصادية نتيجة ارتفاع اسعار السلع عالميا ، والتي اسهمت بكبح معدل التضخم ، وعدم تعرض مستوى معيشة المواطن الى المزيد من الضغوط.

الا ان التضخم التراكمي يتطلب زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين علما ان اخر زيادة كانت قبل احد عشر سنوات لمواجهة ارتفاعات الاسعار المتتالية.

ثالثاً : اعتماد مشروع موازنات كل من ديوان المحاسبة والهيئة المستقلة للانتخاب والمحكمة الدستورية وفق ما يقدم منها ، دون اجراء اي تعديل عليها دون المناقشة ، والابقاء على استقلالها الدستوري والقانوني ، واحالتها الى مجلس النواب للموافقة عليها او تعديلها او رفضها وفق صلاحياته الدستورية.

رابعاً : اعادة النظر في نظام صندوق دعم الطالب بحيث يوجه الدعم من خلال النظام الى الطالب الفقير.

الصناعة والتجارة

اولاً : نقدر اطلاق برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ونرى منحها المزيد من الرعاية لتسهم في رفع مساهمتها في النمو الاقتصادي.

ثانياً : العمل على اجراء مسح جديد لمربي الاغنام لضمان ايصال الدعم الحقيقي للمربي.

الزراعة والمياه

اولا : تخصيص ٦٠ مليون دينار في مؤسسة الاقراض الزراعي لمنح قروض بدون فوائد للمزارعين ، وتحفيز ادخال التقنيات الحديثة والزراعات التي تسهم في تخفيض المستوردات او الاستغناء عنها.

ثانياً : التوسع في البحوث الزراعية لتطوير المنتجات الزراعية وتنوعها لتوسعة الزراعات التصديرية ، وتشجيع المبادرات الخاصة التي تُعنى بالقطاع الزراعي.

ثالثاً : توسيع الرقع الزراعية ضمن الاراضي المملوكة للحكومة ، ورفع مشاريع الحصاد المائي ضمن جغرافيا المناطق التي ستخصص للتوسعة.

رابعاً : اعداد برنامج تنفيذي لتخفيض نسبة الفاقد من المياه سنوياً تدريجياً ، لبلوغ نسب الفاقد المعياري الدولي.

التربية والتعليم والتعليم العالي

اولاً : تطوير مخرجات التعليم في الجامعات ، وتهيئة البيئة التشريعية التي تمكن الجامعات من استثمار البنى التحتية مع القطاع الخاص ، لتكون رافداً لتطوير اداء رسالتها التعليمية.

ثانياً : دعم برامج الريادة والابداع في الجامعات التي تهيء الطلبة لإنشاء شركات ناشئة ضمن برامج جدكو.

ثالثاً : نقدر اطلاق مسارات تعليم المهني " بتيك " للسنة الدراسية ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ ، ونتطلع الى توسعة المدارس لتعليم مسارته.

الطاقة والثروة المعدنية

اولاُ : اعادة النظر بكافة تعاقدات توليد الطاقة الكهربائية ، بما يحقق التوازن في موازنة شركة الكهرباء الوطنية.

ثانياً : التوسع في استكشاف الثروات المعدنية ، وتسريع وتيرة " مذكرات التفاهم الى اتفاقيات.

ثالثاً : دعم مشاريع شركة البترول الاردنية في التنقيب ، وتوفير المعدات اللازمة لاستكمال عمليات التنقيب والاستكشاف.

رابعا : ما زالت خطة تخفيض الفاقد الكهربائي منذ سنوات دون اتخاذ خطوات عملية او نتائج ، خاصة في شركات توزيع الكهرباء ، اذ بلغت نسبة الفاقد نحو ١٤% ، ونرى ضرورة البدء الفعلي لتخفيض الفاقد تدريجياً وضمن برنامج تنفيذي متوسط المدى.

القطاع السياحي

اولاً : التوسع في ابراز المناطق ذات الاهمية التاريخية جغرافيا ، وصيانتها وايصال البنى التحتية اللازمة.

ثانياً : التوجه نحو انشاء وتوفير الخدمات الصحية في مختلف المواقع الجاذبة للسياحة ، وطرحها امام القطاع الخاص او المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية ، لتهيئة الخدمة مقابل اجر رمزي.

ثالثاً : العمل على ايجاد خارطة جغرافية للمناطق المهيئة لانشاء مشاريع الاستشفاء السياحي المتخصص " المنتجعات " التي تعتمد على المصادر الطبيعية الاستشفائية والطرق المبتكرة ، وطرحها فرص استثمارية.

رابعاً : تنويع البرامج السياحية الجاذبة لزيادة التنوع ، وتقديمها فرص استثمارية تمكن من انشاء شركات سياحية متخصصة فيها.

مجالس المحافظات والبلديات

اولاً : تسهيل كافة اعمال مجالس المحافظات لتنفيذ اولويات المشاريع في المحافظات ، ودعم مجالس المحافظات بما يمكنها من اداء مسؤولياتها.

ثانياً : اعتماد خطط مجالس المحافظات المتضمنة اولويات المشاريع لكل ثلاث سنوات مستقبلاً.

ثالثاً : اعداد مشاريع البنى التحتية في كافة بلديات المملكة التي تسهم في توفير الخدمات الاساسية للمواطنين ، والمشاريع التنموية ذات العائد الاستثماري عليها بالشراكة مع القطاع الخاص.

رابعاً : العمل على تلبية طلبات المواطنين في ايصال الخدمات الاساسية اهمها الماء والكهرباء والتي لا تشكل اعتداء على املاك الدولة.

وتأمل لجنتكم المالية من مجلسكم الكريم الموافقة على قرارها وتوصياتها

عـواد الغويري	**الدكتور نمر سليحات العبادي**
امين عام مجلس النواب	**رئيس اللجنـــة الماليـــــة**

Eyad.